الخميس 6 كانون الثاني 2022
العدد 4529 السنة السادسة عشرة
Jeudi 6 Janvier 2022 nº 4529 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سوريا: حرب استنزاف صامتة ضدّ الأميركيين
12

الأردن: عبدالله يمهّد للملَكية الخامسة
14

توني بلير «فارساً»: بريطانيا تُكرِّم مُجرم حربها
16

سلامة يستكمل دفن التدقيق الجنائي

كازينو مصرف لبنان [4]

اليونيفيل «تعدّل» مهماتها منفردة؟ [2]

ادراك ابن سلمان انّه لا يتمتّع بشعبية لدى الدرس القديم سواء تعلّق الامر بالاسرة، او بالمؤسسة الدينية الشريكة لها في مغانم الحكم (أ ف ب)

ابن سلمان - آل الشيخ
صفقة ترويض الوهابية
[10 ـ 11]

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد الميلاد لدى الطائفة الارمنية

الحدث

الناطقة باسم القوة الدولية: أحرار بالتحرك في كل لبنان!

اليونيفيل «تعدّل» قواعد عملها منفردة؟

آمال خليل

للمرة الثانية خلال أسبوعين، وقع إشكال بين جنود من الوحدة الإيرلندية وعدد من الأهالي في أحد الأحياء السكنية لبنت جبيل ليل أول من أمس. قبل بنت جبيل، حدث المشهد نفسه في بلدة شقرا. إشكالان يختتم بهما قائد اليونيفيل الإيطالي ستيفان دل كول ولايته التي تنتهي منتصف شباط المقبل ليسلم مهماته إلى قائد جديد لليونيفيل من المقرر أن يكون إسبانياً.

«أبطال» إشكال بنت جبيل جنود ينتمون لقوة الاحتياط التابعة لقائد اليونيفيل «ضبطوا يتجولون في حي سكني ويلتقطون صوراً من دون مرافقة الجيش اللبناني. ما دفع بعض الأهالي إلى توقيفهم بالقوة ومصادرة معداتهم وتكسير زجاج الياتهم» بحسب مصدر بلدي. قبل بنت جبيل وشقرا، تكررت واقعة الكاميرات في أكثر من بلدة منذ تعزيز قوات اليونيفيل عقب العدوان الإسرائيلي عام 2006، في حاريص وبليدا ومجدل زون وعيتا الشعب، مع أكثر من وحدة وللسبب نفسه. فلماذا يكرر جنود «حفظ السلام» في كل مرة ما يستدعي رد

> تُطرح تساؤلات عن سبب انسحاب الجيش من مواكبة دوريات اليونيفيل

فعل غاضباً، وكأنهم بذلك يجعلون تعديل قواعد عمل القوات الدولية أمراً واقعاً. إذ إن القرار 1701 لا يشمل تصوير الأماكن السكنية والتجول فيها، لا سيما من دون مرافقة دورية من الجيش. فضلاً عن أن الشؤون المدنية والسياسية داخل اليونيفيل تخضع الجنود الملتحقين حديثاً بمهماتها لدورات توعية عن الخصائص الثقافية والاجتماعية للسكان.

لا يتوانى كثر عن اتهام اليونيفيل بالانحياز لصالح العدو ولعب دوره بالبحث عن مواقع المقاومة ومخازن الأسلحة المحتملة وإعطائه إحداثيات. وهو ما يفسر المحاولات المستمرة بالتسلل إلى الملكيات الخاصة من منازل وحقول وتصويرها. في المقابل، يبرر العاملون في قوات حفظ السلام تحركاتهم بتنفيذ مندرجات القرار 1701 الذي قضى بضبط السلاح «غير الشرعي». وبما أن القرار قيّد دوريات اليونيفيل بمرافقة دورية للجيش ومنعها من الدخول إلى الملكيات الخاصة والتفتيش، سجلت محاولات عدة لتغيير قواعد الاشتباك لضمان حرية الحركة.

(هيثم الموسوي)

وبعد الفشل في ذلك، ابتكرت اليونيفيل بدائل للرصد، أبرزها كاميرات مراقبة عالية الدقة خططت لنشرها في عدد من مواقعها الحساسة في منطقة عملها. وبعدما أجهضت تلك المحاولات، لم يبق سوى وسيلة الرصد التقليدية بالكاميرات والدوريات.

تبدو اليونيفيل كأنها اللاعب الوحيد جنوباً، فيما يُسجل غياب لافت للجيش اللبناني. وكان لافتاً في الآونة الأخيرة غياب البيانات التي كانت تصدر عن قيادة الجيش للتعليق على الإشكالات. علماً أن قائد اليونيفيل دل كول يجزم بأن قواته تحظى بموافقة قيادة الجيش على تركيب الكاميرات.

كما تُطرح تساؤلات عن سبب انسحاب الجيش من مواكبة دوريات اليونيفيل، وهو ما برّره مصدر عسكري لـ«الأخبار» بـ«قلة العديد والآليات»، مشيراً إلى أن «اليونيفيل تنفذ يومياً 450 دورية في جنوب الليطاني. يستطيع الجيش مواكبة حوالى 8 في المئة من تلك الدوريات فقط مع ارتفاع تكلفة الوقود وصيانة الآليات». وهذا العائق اللوجيستي أثير في مجلس الأمن الذي وافق على قيام اليونيفيل بدعم الجيش بالوقود.

عوامل عدة أخرى تسمح لليونيفيل بأن تسرح وتمرح جنوباً، أبرزها حرية الحركة التي يضمنها الجنوبيون أنفسهم الذين يحافظون على علاقات ودية مع حفظة السلام طالما أنهم لا يتخطون الخطوط الحمر بالانحياز إلى العدو. وهذا يتجلى بحجم الإشكالات الضئيل بالمقارنة مع عدد الدوريات الكبير.

مع ذلك، كان لليونيفيل موقف حاد تجاه مضيفيهم. إذ استخدم البيان الرسمي الذي صدر عن القيادة تعليقاً على إشكال بنت جبيل، مصطلحات غريبة عن العلاقة بين اليونيفيل والجنوبيين.

فأدان «الجهات الفاعلة التي تتلاعب بسكان المنطقة لخدمة أغراضها».

ماذا تريد اليونيفيل على أعتاب ولاية جديدة لقائد جديد؟

في إجابتها على أسئلة «الأخبار»، أكدت نائبة مدير المكتب الإعلامي لليونيفيل كانديس أرديل «تقدير اليونيفيل لعلاقتها الطويلة مع المجتمع المحلّي واحترامها لخصوصية الناس الذين يعيشون ويعملون في منطقة عملياتنا». لكنها في المقابل، بددت بعض الثوابت في طبيعة عمل اليونيفيل بموجب القرار 1701 من محدودية الحركة إلى مواكبة الجيش وكأن تعديل طبيعة مهماتها حصل بالفعل! إذ شددت على أن «الجنود يتمتعون بحرية الحركة الكاملة في منطقة العمليات، وفي الواقع في جميع أنحاء لبنان، في إطار اتفاقية وضع القوات مع الحكومة، التي كرّست ذلك في التشريعات الوطنية التي تعود إلى ما يقرب من 30 عاماً. وتعتبر حرية الحركة مطلباً بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1701 وتكررت في قرارات المجلس اللاحقة. وبينما تُحترم حريتنا في الحركة في معظم منطقة عملياتنا، فإننا نواجه قيوداً فقط في قرى قليلة. في حين أن اليونيفيل لا تحتاج إلى مرافقة من الجيش اللبناني عند أداء مهامها، لكن يتم إطلاعها على كل دورية قبل أن تبدأ».

أرديل كذّبت الجنوبيين حول أسباب وقوع الإشكالات. «الادعاء بأن قوات حفظ السلام تقوم بالتصوير في الأحياء السكنية هي حيلة لنشر الأكاذيب والمعلومات المضللة. وفي الواقع، في بعض الأحيان يكون الجنود هم من يتم رصدهم وتصويرهم». ودعت الحكومة اللبنانية «إلى التحقيق في الهجمات على جنود حفظ السلام والقيود المفروضة على حركتهم، ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم»!

تقرير

القوات والانتخابات «الفاصلة»

لكسر الأكثرية السياسية والمسيحية

> تتصرف القوات اللبنانية إلى رسم استراتيجيتها الانتخابية. قد تكون اسماء المرشحين هي الأكثر جذباً للكلام عنها لكن يبقى أن للقوات استراتيجية سياسية تخوض الانتخابات على أساسها

هيام القصيفي

تخوض القوات اللبنانية الانتخابات المقبلة على قاعدة أنها «محطة مفصلية أساسية من مفاصل الحياة السياسية، لأنها تزيد من إمكانات المواجهة». بهذا المعنى، لا تتفق مع حلفاء وأصدقاء لها يرون أن الانتخابات النيابية لن تغيّر شيئاً ما دامت «سيطرة» إيران وحزب الله في لبنان على ما هي عليه.

ثمة من يعتبر أن القوات توقف عقارب الساعة وعملها على توقيت الانتخابات، فلا تعمل في السياسة إلا وفق هذا المنظور. لا يشكل ذلك عاملاً سلبياً للقوات التي تقول إن اللبنانيين وصلوا إلى مفترق أساسي بين خيارين، إما سلوك سبيل التغيير أو البقاء في حالة ماسوية تتزافق مع انهيار اقتصادي ومالي ومعيشي غير مسبوق، وبين مشروعين سياسيين أحدهما أوصلهم إلى الحال الراهنة، والآخر قادر على إنقاذ البلد.

المشكلة اليوم أن البعض ينتظر المتغيرات الإقليمية والدولية وحوار إيران مع واشنطن أو السعودية من أجل التغيير الداخلي. فيما ترى القوات عكس ذلك، استناداً إلى أن لدى الناس إرادة تغيير حقيقية يجب الرهان عليها، تماماً كما حصل في 14 آذار 2005، وفي 17 تشرين الأول 2019 على رغم محدوديته. فالدعم الخارجي يصبح رافعة إذا تحرك الداخل لا العكس. لذلك لا يفترض التقليل من شأن الناس، فبقاء القاضي طارق بيطار في منصبه، مثلاً، يتم بإرادة شعبية، وردود رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على حزب الله وفي موضوع المعارضة البحرينية كلها أعمال داخلية تعكس طبيعة النبض الشعبي الذي لم يعد في إمكان أي مسؤول تخطيه. لذا، تعوّل القوات على الانتخابات على قاعدة الثقة بخيارات الناس الذين يفترض تشجيعهم على المواجهة والاقتراع لا إحباطهم بأن التغيير لن يحصل.

يراهن رئيس حزب القوات سمير جعجع على الانتخابات ويرسم لها حداً فاصلاً بين مرحلتين، ويرسم استراتيجيتها انطلاقاً من هذه الرؤية لتحقيق ثلاثة أهداف، الأول كسر الأكثرية السياسية الحالية، أي تحالف حزب الله والتيار الوطني الحر وحلفائه، لأن هذا الأمر يعني قلب التوازنات السياسية وإعادة لبنان إلى سكته الطبيعية، وكسر الأكثرية المسيحية التي يمثلها التيار الوطني الحر في البيئة المسيحية وهذا يضع المسيحيين بعد كل الخيارات «الكارثية» التي اعتمدها التيار وسياسته في السنوات الأخيرة أمام تحدي اليقظة الحقيقية. والثالث تمكين القوات وحلفائها الذين يلتقون معها في تعزيز حصتها من أجل مشروع المواجهة. وفي هذه النقطة تحديداً، تتخذ القوات مشروعيتها في تعزيز حصتها كونها الأكثر استهدافاً من حزب الله في خطاب أمينه العام أو في خطب مسؤوليه، الأمر الذي يجعل من الانتخابات ضرورة لتحصين حصتها النيابية، لتمكينها من تعزيز مواجهتها كتفاً على كتف مع حلفائها.

تدرك القوات حجم المعركة المقبلة لأنها ليست معركة تحديد أحجام فقط، بل معركة مصير الوضع اللبناني برمته، خصوصاً أن الطرف الآخر لا يحقق فوزاً شعبياً كما حصل في العراق مثلاً، وهذا يعطي صورة على المأزق الذي وصل إليه. من أجل ذلك، ثمة رهان على التحالفات الواسعة، وهي تتعاطى بواقعية مع ضرورات التنسيق مع حلفاء وأصدقاء لها في عدد من الدوائر الأساسية، رغم أنها لا تميز دائرة على أخرى، ولا تخوض معركة في بعبدا أو بيروت باقل مما تخوضه في دائرة الشمال الثالثة، إلا أن التمايزات تفرض نفسها في العلاقة مع الحلفاء أو الأصدقاء، وفي أهمية الدوائر التي تفرض واقعاً مسيحياً خالصاً أو مشتركاً يحتاج إلى تعزيز الصلات الشعبية والانتخابية.

هناك ثلاثة مستويات من التحالفات تنتظر استكمال جعجع حسم لائحة المرشحين القواتيين، وإن كان بعضهم بات معروفاً ومتداولاً. المستوى الأول التحالف مع شخصيات سياسية وازنة برزت في إطار 14 آذار أو خلال 17 تشرين وهي تتقاطع وطنياً وسيادياً مع القوات. هذه الشخصيات على تنوعها سيبدأ الحديث معها

> لا تواصل حتى اللحظة مع «المستقبل» في انتظار قرار الحريري من المشاركة في الانتخابات

جدياً بعد استكمال المرحلة الأولى، رغم أن بعضها بدأ اتصالاته على هذا الأساس. المستوى الثاني، هو التحالفات السياسية الكبرى. حتى الآن ما هو ظاهر أن القوات تبادل الحزب التقدمي الاشتراكي الود، لكن من دون التقدم بعد تفصيلاً بأسماء مرشحيهما الخاصين أو الذين يفترض أن يختاروهما سوياً. علماً أن النقاشات بدأت خجولة داخل المجموعات الضيقة حول بعض الأسماء وإمكان تداولها طائفياً ومذهبياً، فيما هناك شبه إصرار لدى كل فريق على حصص خالصة للولاء له حتى لا تتكرر تجارب غير مشجعة حصلت أخيراً، بتفرد نواب في كتل نيابية بقرارهم بعيداً من قرار قيادات كتلهم. وما يميز هذا التفاهم أنه يكاد يكون الوحيد الثابت والمعلن بين القوات وحلفائها من قوى وشخصيات سياسية. المستوى الثالث هو العلاقة مع الواقع السني. وهذه العلاقة ثابتة كون الخطاب السياسي للقوات يلتقي مع خطاب هذه القاعدة. من هنا تتواصل القوات مع قيادات سنية مناطقية تلتقي وإياها على خطاب سياسي واحد خصوصاً تجاه حزب الله وإيران. في المقابل، لا تواصل حتى اللحظة مع تيار المستقبل، في انتظار أن يتبلور قرار الرئيس سعد الحريري، وأن يطلع عليه جمهوره الذي لا يزال مربكاً حيال استحقاق الانتخابات.

وفق هذه الصورة تصبح معركة القوات الانتخابية سياسية، تنتظر إسقاط أسماء المرشحين الحزبيين، قبل الدخول في مراحل تفصيلية، لأن التحالفات مفتوحة على تشعب بين أحزاب وقوى حليفة ومناطق لها خصوصيتها وشخصياتها. إذ من الصعب في لبنان الرهان على العنوان السياسي وحده سبيلاً إلى ربح المعركة الانتخابية.

(أ ف ب)

تقرير

تهديدات «إسرائيلية» للبنان من «خارج السياق»: قلق من تآزر المحور

يحيى دبوق

في ظل الأزمات السياسية والمالية والاجتماعية التي تستهلك من اللبنانيين كل انتباههم، تمرّ تهديدات «إسرائيل» ووعيدها بحرب لا تبقي ولا تذر، من دون متابعة لتقدير أهدافها. فيما اللافت أنها تأتي في خضمّ رهان أميركي، وإسرائيلي، على تحقيق «خرق» في الساحة اللبنانية، اعتماداً على نتائج استحقاقات الداخل لا على الحرب.

صحيح أن سؤال الحرب الإسرائيلية المقبلة على لبنان دائم الحضور، إلا أن الاعتياد على إطلاق التهديدات لا يبرّر انفلاتها، كما جاء على لسان تومار بار، القائد المقبل لسلاح الجو الإسرائيلي، والذي شغل طويلاً منصب رئيس شعبة التخطيط في الأركان العامة للجيش. إذ هدّد بار بأن حرب لبنان الثالثة «ستكون قوية بدرجة لا يمكن تصورها. حزب الله، بكل تواضع، لا يمكنه أن يتخيّل حجم قوتنا. نحن نريد هذه المرة فوزاً ساحقاً، في فترة أقصر وبأقل خسائر».

التهديدات الإسرائيلية من «خارج السياق» تطرح أكثر من علامة استفهام: هل اقتنعت «إسرائيل» بأن رهانها، ورهان آخرين في الداخل والخارج، على الاستحقاقات الداخلية غير ذي جدوى، فقررت تغيير المقاربة من الانتظار إلى التهديد؟ وإن كان الأمر كذلك، فهل ينسحب ذلك أيضاً على الرأي الأميركي ومقاربته للساحة اللبنانية؟ أم أن التهديدات مرتبطة بالمشهد الأوسع، وبالمقاربة الإسرائيلية لتعاظم التهديد الإيراني؟

المؤكّد أن العوامل التي تجير «إسرائيل»، حتى الآن، على الانكفاء العسكري عن الساحة اللبنانية لا تزال قائمة، وتتعزّز بمرور الوقت، لإدراكها أن أي مغامرة عسكرية تقدم عليها ستكون مكلفة جداً بسبب تراكم القدرات العسكرية لحزب الله، وإن كان هذا التراكم هو نفسه يشكّل دافعاً لها للحرب. وكما قيل في السنوات الماضية، وبات مؤكّداً أكثر في هذه المرحلة، هو السلاح الذي يدفع «إسرائيل» إلى المبادرة العسكرية، هو نفسه الذي يدفعها إلى الانكفاء بسبب الأكلاف التي سيكبّدها إياها.

بهذا المعنى، تأتي تهديدات بار في ظل سطوة معادلة الكلفة والجدوى التي تتآكل أكثر مع الوقت. ما يعني، وهو التفسير الأكثر معقولية، أن أسباب التهديدات مرتبطة بعوامل أساسها إقليمي، موجّه عموماً إلى محور الأعداء - دولاً وغير دول - الذي يجمع مكوّناته ارتباط عضوي وقاعدة تدرك تل أبيب جيداً مدى صلابتها، مثلما تدرك أن ما يجري على أي مكوّن في المحور يؤثر في بقية مكوناته، وعلى جميع المكونات بلا استثناء، وبمستويات استراتيجية ووجودية، في حال كان التهديد موجهاً إلى رأس المحور ومركزيته.

وفقاً لمراقبين، حزب الله ملتزم بقواعد الاشتباك أياً كانت التبعات والأثمان، لإدراكه بأن أي تهاون مع اعتداءات «إسرائيل» وتمريرها بلا رد، من شأنه أن يجرّ عليه خسائر أكبر بكثير. وهنا، وفقاً للمراقبين أنفسهم، إن كان حزب الله ينظر خطوتين وأكثر إلى الأمام، ويبني قراراته مع استعداد لتلقي أثمان الرد على رده ليمنع خسارة أعظم لاحقاً، فهو سيكون معنياً، بشكل مؤكد، بأن يدفع عن نفسه أي تهديد وجودي، أياً كانت الخسائر، عبر تفعيل واجبه الدفاعي عن محور المقاومة، كونه واحداً من مكوّناته.

بناء على هذه القاعدة، جاء قرار حزب الله بالتدخل العسكري في سوريا، ليس فقط دفاعاً عن سوريا نفسها بوصفها أحد مكوّنات المحور الذي يستمدّ منه قوته وحضوره وردعه، بل كي يدافع أيضاً عن نفسه وبلده، وإن بعملية استباقية وقائية. والقاعدة نفسها تسري على بقية مكوّنات المحور، مع تأكيد أكبر بكثير، في حال كان التهديد يطاول المكوّن المركزي في المحور: إيران.

وفقاً لهذه الفرضية، المعقولة إلى حد كبير، يمكن تفسير منطلق التهديدات الإسرائيلية للبنان وغيره من ساحات «الدائرة الأولى»، وتفسير الجاهزية لدى أعداء إسرائيل في الإقليم، من دول ومنظمات، من شأنها أن تتحرك ضد إسرائيل نتيجة أي فعل أو رهان على فعل متطرف ضد إيران. فهل يكفي أن تطلق تل أبيب تهديداتها لتردع أعداءها عن التآزر؟

علم وخبر

دولارات «فريش» من المصارف إلى الإعلام

خصصت جمعية المصارف مئات آلاف الدولارات، نقداً، إبان العام 2021، بدل «علاقات» مع وسائل إعلامية وإعلاميين. وهذه الأموال لا صلة لها بالعقود الإعلانية العادية، التي تُدفع بالليرة أو بالدولارات المحجوزة، بل هي مخصصة حصراً لـ«تشجيع» وسائل إعلام وإعلاميين على الدفاع عن وجهة نظر المصارف بشأن الانهيار المالي والنقدي والاقتصادي. وقد حصلت شاشات تلفزيونية على مبالغ تفوق لبعضها 500 ألف دولار نقداً. لكن حصص الصحف والمواقع الإلكترونية كانت أقل من ذلك بكثير. أما الإعلاميون المستفدون بهذه المبالغ، فجرى توزيعهم على فئات: الأولى، تدافع عن وجهة نظر المصارف وتحصل على الحصة الأكبر؛ الثانية، تنقل وجهة نظر المصارف مع وجهة نظر أخرين وتحصل على حصة أقل؛ اما الثالثة، فالمطلوب منها عدم مهاجمة المصارف لا أكثر وتحصل على الحصة الأصغر. وقد أنفقت هذه المبالغ، نقداً، رغم أن المصارف تمتنع عن دفع ودائع زبائنها بالدولار نقداً، بذريعة أنها لا تملك دولارات!

استطلاع للسفارة الأميركية

أجرت السفارة الأميركية استطلاع رأي شمل كل الدوائر اللبنانية لحسم خيارات مرشحي «المجتمع المدني»، ومحاولة تجميعهم في لوائح موحدة تحاكي تجربة «بيروت مدينتي» البلدية. وبيّنت نتائج الاستطلاع تقدماً لوجوه «المجتمع المدني» المعروفة تلفزيونياً من إعلاميين أو فنانين شاركوا في التظاهرات.

مشايخ عكار: أين المنحة القطرية؟

رفع مشايخ عكار الصوت مجدداً لتحسين رواتبهم بعد انقضاء المهل التي أعطوها لدار الفتوى من دون أن تنفّذ وعودها. وناشد بيان وزّعته لجنة متابعة حقوق علماء عكار، مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان «الالتفات إلى أوضاع حوالى 600 من أئمة ومشايخ وخطباء ومؤذني 260 مسجداً في عكار، و160 مدرساً ومدرّسة يتولون التعليم الديني في مدارس المنطقة». مصدر مطلع أكّد أن المشايخ وُعدوا بتلقي منحة قطرية بالنظر إلى أجورهم المتدنية، إلا أن ضغوطاً محلية وإماراتية وسعودية مورست على دار الفتوى لتجميد المنحة القطرية.

غضب بين قضاة المجلس الشيعي

أعد المفتش العام لدى المحاكم الجعفرية القاضي حسن الشامي مسودة مشروع تشكيلات داخل المحاكم الجعفرية وعرضها على الرئيس نبيه بري. ووفق معلومات «الأخبار»، فإن بري أحاله إلى المرجعيات ذات الصلاحية داخل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لمناقشتها. وفور انتشار نبأ مشروع التشكيلات، ثارت ثائرة عدد من القضاة والمشايخ الذين انتقدوا «تخطي الشامي لصلاحياته كمفتش عام».

قضية اليوم

يشتري الدولارات ثم يضخّها... ثم يشتريها مجدداً

كازينو مصرف لبنان

محمد وهبة

المنطق الوحيد الذي يحكم تقلّبات سعر الصرف هو «الكازينو». مصرف لبنان هو «الكازينو». هو من يقرّر أي لاعب يربح وأي لاعب يخسر. هذا الكازينو قرّر، في الفترة الأخيرة، أن يضخّ دولارات ورقية في السوق. الضخّ يتم عبر المصارف، ومنها للمودعين مباشرة، بعد حسم قيمة الخسارة اللاحقة بودائعهم. إذ بات في إمكان هؤلاء «سحب» دولاراتهم العالقة في المصارف على سعر 8000

تهافت على سحب 6 سنتات إضافية من كل دولار مصرفي

ليرة، وشراء الدولارات الورقية على السعر الوسطي المسجّل على منصّة «صيرفة» في اليوم السابق. بهذه العملية صار كل «دولار مصرفي» يساوي 33 سنتاً مدفوعة نقداً، بدلاً من 27 سنتاً. وبهذه العملية، أيضاً، تحصل المصارف من مصرف لبنان على حصّتها الشهرية بالدولارات الورقية بدلاً من الليرات الورقية وفق سعر المنصّة أيضاً.

جرى إيهام المودعين - اللاعبين في الكازينو - بأنهم يربحون من كل دولار يُسحب من المصارف نحو 6 سنتات، فيما هم في الواقع يخسرون، بعدما خسروا، أصلاً، 67% من قيمة دولاراتهم المودعة في المصارف. لكنهم رغم ذلك يتهافتون لتحصيل الفرق باعتباره ربحاً لهم! قد يكون مفهوماً أن يعيش موظفو القطاع العام حالة التهافت هذه لتعويض الخسائر في مداخيلهم الثابتة بالليرة والتي لم تجرؤ الحكومة على تصحيحها بعد، لكن اللافت أن يتهافت المودعون من أجل بضعة سنتات إضافية وضمن سقوف سحب منخفضة، وكأنهم لا يعلمون بأن ما يعطيهم إياه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بيده اليمنى، يأخذه منهم بأياد كثيرة أخرى. فهم سدّدوا، ولا يزالون، كلفة كبيرة مصدرها العمليات التي نفّذها الكازينو قرّر، في الفترة الأخيرة، أن يضخّ دولارات ورقية في السوق. الضخّ يتم عبر المصارف، ومنها للمودعين مباشرة، بعد حسم قيمة الخسارة اللاحقة بودائعهم. إذ بات في إمكان هؤلاء «سحب» دولاراتهم العالقة في المصارف على سعر 8000 ليرة، وشراء الدولارات الورقية على السعر الوسطي المسجّل على منصّة «صيرفة» في اليوم السابق. بهذه العملية صار كل «دولار مصرفي» يساوي 33 سنتاً مدفوعة نقداً، بدلاً من 27 سنتاً. وبهذه العملية، أيضاً، تحصل المصارف من مصرف لبنان على حصّتها الشهرية بالدولارات الورقية بدلاً من الليرات الورقية وفق سعر المنصّة أيضاً.

جرى إيهام المودعين - اللاعبين في الكازينو - بأنهم يربحون من كل دولار يُسحب من المصارف نحو 6 سنتات، فيما هم في الواقع يخسرون، بعدما خسروا، أصلاً، 67% من قيمة دولاراتهم المودعة في المصارف. لكنهم رغم ذلك يتهافتون لتحصيل الفرق باعتباره ربحاً لهم! قد يكون مفهوماً أن يعيش موظفو القطاع العام حالة التهافت هذه لتعويض الخسائر في مداخيلهم الثابتة بالليرة والتي لم تجرؤ الحكومة على تصحيحها بعد، لكن اللافت أن يتهافت المودعون من أجل بضعة سنتات إضافية وضمن سقوف سحب منخفضة، وكأنهم لا يعلمون بأن ما يعطيهم إياه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بيده اليمنى، يأخذه منهم بأياد كثيرة أخرى. فهم سدّدوا، ولا يزالون، كلفة كبيرة مصدرها العمليات التي نفّذها مصرف لبنان منذ أيلول 2019 لغاية اليوم. فمنذ ذلك الوقت، تضخّمت الأسعار بمعدل 7 مرّات بالحدّ الأدنى، فيما تضخّم سعر الدولار مقابل الليرة بمعدل 20 مرّة. وهذا الفرق بين الاثنين، يعني أن تضخّم الأسعار سيتواصل أكثر فأكثر في الفترة المقبلة، حتى لو توقف الدولار عن التضخّم وأصبح ثابتاً عند 30 ألف ليرة. تضخّم الأسعار تزامناً مع ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة، هو مسألة وقت فقط. الهامش بين تطوّر الأسعار وسعر الصرف يفترض أن يضيق مع الوقت، أو على الأقل هذا ما يشير إليه تاريخ العلاقة بين مؤشري سعر الصرف ومؤشر الأسعار منذ عام 1977 لغاية تثبيت سعر الصرف في مطلع التسعينيات. بالعكس، تشير هذه العلاقة تاريخياً (راجع مقال مؤسسة البحوث والاستشارات في الأخبار بعنوان: الأسوأ لم يأت بعد، والمنشور في 28 نيسان 2020) إلى أنه في مرحلة ما سيكون مؤشّر تضخّم الأسعار أعلى من مؤشّر سعر الصرف.

في المحصّلة، يدفع المقيمون في لبنان ضريبة التضخّم التي فرضها سلامة عليهم بغطاء المنظومة السياسية. سلامة، مدير كازينو مصرف لبنان، قرّر أن تكون الخسارة ضمن إطارين: تضخّم الأسعار التي تآكل قيمة المدخرات والمداخيل في الوقت نفسه، ومسار الهيركات على الودائع عند سحبها من المصارف مباشرة. القلّة التي تجنّبت هذه الخسارة هي الجهات التي قرّر سلامة وسائر المصارف وشركاؤهم في النظام المالي أن يجنّبها الخسائر. هذه الجهة ينتمي فيها نافذون سياسيون، أصحاب مصارف، رجال أعمال، كبار المودعين، موظفون في القطاع العام، موظفون في مصرف لبنان والمصارف... هؤلاء أتيح لهم الهروب من مسار «الهيركات» المباشر رغم أنهم أصيبوا بخسائر التضخّم وإن كانت لديهم قدرة واسعة على احتمالها بعد كل ما راكموه من أرباح على مدى عقود، مستفيدين من فجوة اللامساواة في الدخل والثروة، وبكون النظام المالي كان يعمل لمصلحتهم.

أكبر الخاسرين، هم أصحاب الدخل والودائع بالليرة. خسروا اليوم كما خسروا في الماضي. ففي العقود الأخيرة، كان كازينو مصرف لبنان يدير عمليات توزيع المال العام عبر آليات مختلفة مثل مقايضة شهادات الإيداع مع المصارف على سندات خزينة رغم فارق الفائدة، إقراض المصارف بفوائد متدنية، دعم القروض الاستهلاكية وإغراق الأسر والاقتصاد بديون تفوق الناتج المحلي الإجمالي، الهندسات المالية، وسواها. كانت حصة هؤلاء من عمليات التوزيع متواضعة إن لم تكن معدومة، وإن نالوا نصيباً منها فكان هذا النصيب يضعهم على أبواب الزعيم السياسي ليصبحوا زبائن سياسيين مقابل حصّة متواضعة من عملية توزيع الثروة والدخل. في هذا الإطار انضوى هؤلاء في القطاع العام الإداري والعسكري كموظفين، فيما كانت هناك وسائل ابتزاز أخرى مثل الحصول على التغطية الصحية، أو الاستفادة من برنامج ما في المشروع الأخضر أو مساعدات زراعية أو من دعم التبغ أو من التوظيف في المؤسسات العامة وفي التعليم...

كل ذلك كان عبارة عن نشاط معلن للكازينو. أما بعد الانهيار، فقد تحوّل الكازينو نحو نشاط مقنّع لإدارة عملية التوزيع التي باتت محصورة بالدعم في ظل إفلاس الموازنة وعدم كفايتها لتلبية الرواتب والأجور. وبقي للكازينو نشاط يتعلق بعمليات مكتومة لتحويل الأموال التي يملكها النافذون إلى الخارج. لكن فجأة، قرّر كازينو مصرف لبنان أن يقدّم لرواده لعبة جديدة يوهمهم فيها بالربح رغم انكشاف الأعيبه السابقة كلها: بتعميم واحد ابتدع لعبة «صيرفة». وعلى هذه المنصّة، أدرج كل العمليات التي يقدر أن يجمعها عبر المصارف والصرافين والمؤسسات المالية الأخرى مثل OMT وسواها، ما أدّى مباشرة إلى نفخ حجم العمليات على هذه المنصّة من مليوني دولار يومياً إلى 14 مليون دولار. كان يفترض بهذه المنصّة أن تكون نقطة انطلاق لتوحيد سعر الصرف وأن يُتاح لها لاحقاً لتعبّر عن سعر الصرف الفعلي في السوق الحرّة، لكن مع التعميم 161، أصبح بإمكان المودعين الحصول على هامش إضافي من الدولارات العالقة في المصارف يبلغ 25%. اعتبروا أن هذا الهامش هو ربح، فيما هو جزء بسيط من أصل المبلغ.

كان الهدف من الألعيب الكازينو الجديدة أن يمتصّ السيولة بالليرة، وأن يضخّ الدولارات في السوق من أجل تهدئة سعر الصرف. النتيجة جاءت مختلفة تماماً. فقد تبيّن أن هناك كميات كبيرة من الليرات المتوافرة في السوق فضلاً عن أن مصرف لبنان ليس بإمكانه امتصاص كتل كبيرة من الليرات طالما أنه ملزم بتمويل الرواتب بالليرة للقطاعين العام والخاص. هكذا أصبح الكازينو أسير لعبته التي خلقت اعترافاً مباشراً بوجود سعر السوق الحرّة من دون أن تتمكن من تهدئة سعر الصرف الذي انخفض ليومين قبل نهاية عام 2021 وبقيمة ثلاثة آلاف ليرة فقط (من 29 ألف ليرة إلى 26 ألفاً)، ليعاود في مطلع السنة الجديدة تسجيل رقم قياسي يبلغ 30500 ليرة.

وما تبيّن، بحسب المعلومات، أن اللعبة تبدأ في كازينو مصرف لبنان وتنتهي هناك أيضاً. فالمصرف المركزي للبنان يمنح المصارف حصّتها من الليرات الورقية بالدولارات، والمودع بحسب التعميم 161 يستفيد من سحب هذه الدولارات على سعر المنصّة، ويبيعها للصرافين لتحصيل الفرق (مقابل كل 1000 دولار تُسحب من المصرف وفق سعر 8000 ليرة (8 ملايين ليرة) يحصل المودع على 355 دولاراً ورقياً يبيعها للصرافين بقيمة بلغت أول من أمس 10,6 مليون ليرة، أي أن اللعبة تمنحه أكثر من مليونين ونصف مليون ليرة). وتكتمل الحلقة بشراء مصرف لبنان للدولارات من الصرافين ومن باقي المؤسسات المالية ولا سيما OMT ليضخها في السوق وفق آلية التعميم 161 ثم يشتريها على منصّة «صيرفة»؟ بأي سعر يشتري مصرف لبنان هذه الدولارات، وما هي كلفة ضخّها في السوق؟ ليست هناك شفافية في منصّة «صيرفة» ليكون بالإمكان معرفة حجم الخسائر التي ترتّبت على مصرف لبنان. سيقال إن هذه الخسائر بالليرة وإن مصرف لبنان هو الجهة التي تطبع الليرات وترحّل خسائر الطباعة للمستقبل، لكن بالإضافة إلى هذه الخسائر، تنتج من ضخّ هذه الأموال في السوق خسائر إضافية تتعلق بتغذية الطلب على الدولار، وبتضخّم الأسعار. هنا نعود إلى المسار الأول لتوزيع الخسائر. المسارات مرتبطة. فمحاولة امتصاص الليرة لم تنتج سوى ارتفاع في سعر الدولار وتضخم أكبر في الأسعار يفرض المزيد من الخسائر على كل المجتمع. الكازينو يربح دائماً.

(هيثم الموسوي)

تقرير

سلامة يستكمل سيناريو دفن التدقيق الجنائي

رلى إبراهيم

استكمل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أمس، سيناريو دفن التدقيق الجنائي عبر إعلان نقابة موظفي مصرف لبنان في بيان «رفضها تزويد القائمين بالتدقيق المالي و/ أو التحقيق الجنائي بأسماء ورتب موظفي مصرف لبنان الحاليين والسابقين وحركة حساباتهم المصرفية التي تدخل ضمن نطاق البيانات ذات الطابع الشخصي المصانة قانوناً». ولتبرير رفضها استندت النقابة، كما زعمت، إلى «القانون رقم 81 المتعلق بحماية البيانات الشخصية، وقانون حماية البيانات العامة الصادر عن البرلمان الأوروبي»، مبدية اعتراضها على «عدم الاستحصال على موافقة موظفي مصرف لبنان المسبقة والصريحة على مشاركة بياناتهم الشخصية مع أي جانب ثالث وفقاً للهدف المحدد في القانون رقم 200».

البيان بمثابة ضربة قاضية للتدقيق الجنائي، وهو على الأرجح سيُحدّد مصير العقد مع شركة «الفاريز أند مارسال» التي يُفترض أن تستأنف عملها الأسبوع المقبل لدرس الـ«داتا» التي قدّمها سلامة قبل يوم واحد من انتهاء مهلة قانون رفع السرية المصرفية عن حسابات مصرف لبنان (https://www.al-akhbar.com/Politics/326969).

وبحسب مصادر في مصرف لبنان، فإن «الفاريز» لم تحدّد بعد تاريخاً لعودتها إلى لبنان، بالتالي لا يمكن التكهن ما إذا كان البيان بمثابة مخرج استخدمه سلامة للهروب من التدقيق من خلال رفع المسؤولية عن نفسه وتبني موظفي المصرف الرفض لتبرير عدم التعاون، علماً بأن «موظفي مصرف لبنان يتحرّكون بأمر سلامة فقط». وتؤكّد المصادر أن «لا سرّية على المال العام، خصوصاً في حال إجراء تدقيق محاسبي جنائي يشمل كل حركة الحسابات، بما فيها حسابات موظفي مصرف لبنان الداخلة في حسابات المصرف. وما يحصل ليس سوى مطيّة لدفع الشركة نحو فسخ العقد مجدداً».

مصادر القصر الجمهوري: موظفو مصرف لبنان يتحرّكون بأمر سلامة فقط

وعلّقت مصادر القصر الجمهوري على بيان النقابة بأنه «لا يبشّر بالخير، وليس من شأنه تيسير مباشرة عمل الفاريز». واعتبرت أن البيان «ليس بريئاً في هذا التوقيت، إذ إنه يأتي بعد إعلان سلامة تعبئة حواسيب مصرف لبنان الموجودة في وزارة المال بالداتا الخاصة، ما يشير إلى أمرين: أولهما أن الداتا لم تُعبّأ، وإلا لم يكن هناك داعٍ لتبرير رفض إعطائها. والثاني أن شركة التدقيق كانت قاب قوسين من معاودة عملها، ما استدعى استخدام الموظفين كسلاح، في ظل إصرار كتل وازنة في البرلمان على عدم تمديد قانون رفع السرية عن حسابات مصرف لبنان».

في المقابل، أكدت مصادر مطّلعة تؤكد أن طلب «الفاريز» داتا عن حركة حسابات الموظفين في المصرف في مراسلة خاصة إلى سلامة، وعدم تزويدها بهذه المعلومات الأساسية، سيكون التدقيق قد طار نهائياً، رغم دفع الدولة اللبنانية 150 ألف دولار مسبقاً للشركة، ورغم تأكيد سلامة سابقاً استعداده التعاون بشكل غير مشروط، ورغم مرور 21 شهراً على صدور قرار إجراء التدقيق الجنائي في مجلس الوزراء والمماطلة التي لحقته من دون محاسبة.

مزاعم جاهزية موازنة 2022

أعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أمس أنه سيدعو الحكومة إلى الانعقاد في غضون أيام بعدما أبلغ رئيس الجمهورية ميشال عون بأن «موازنة عام 2022 باتت جاهزة وسيتم استلامها خلال اليومين المقبلين». لكن مصادر مطلعة، أشارت إلى مزاعم ميقاتي عن جاهزية الموازنة تأتي في إطار المراوغة السياسية، بل إن ميقاتي واهم بأن الموازنة ستُنجز خلال يومين، إذ إنه لم يتفق على أي من الأموال الأساسية التي تحدّد أرقام الموازنة وتوجهاتها. فعلى سبيل المثال، الموازنة مكوّنة من رواتب وأجور ومن نفقات تشغيلية ونفقات الدين العام وخدمته، ونفقات أخرى. لذا، من المهم تحديد حجم الرواتب والأجور لاحتساب النفقات، ومن المهم أيضاً تحديد سعر الصرف لتحديد كلفة النفقات التشغيلية. وبطبيعة الحال يجب تحديد الإيرادات بناء على تقديرات النفقات. فما هو مستوى الإيرادات الذي يمكن جمعه من اقتصاد ناتجه المحلي تقلص من 55 مليار دولار إلى 22 مليار؟ وكيف سيتم تمويل الزيادة في الرواتب والأجور الضرورية لاستمرارية القطاع العام وموظفيه؟ إلا إذا كان ميقاتي يريد أن يفاقم العجز في الخزينة أو أن يفاقم خسائر الموظفين. وماذا سيكون انعكاس زيادة الضرائب لتمويل زيادة النفقات؟ أي نفقات تحتلّ الأولوية في الموازنة؟ بأي أسعار سيتم التعامل مع الدين العام بالعملة الأجنبية وما مصير الدفعات التي توقف لبنان عن سدادها؟ أي دولار سيعتمد لجباية فواتير الاتصالات والكهرباء؟ أي كلفة للكهرباء، في ظل تأخر وصول الغاز المصري؟ أي إصلاحات سيتم فرضها في الموازنة؟ أساساً أي توجهات للحكومة بشأن النفقات والإيرادات؟ تقشّف؟ ثمة الكثير من الأسئلة التي أعدّت حولها سيناريوهات كثيرة من دون أن يحسم أي منها، أو أن يتم طرح أي من السيناريوهات بجديّة، لا سيما أن كل تغيير في أي مكوّن ينعكس على الآخر.

المشهد السياسي

حركة ميقاتي بلا بركة: لا صفقة

(أ ف ب)

لوهلة، بعد تصريح رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من بعبدا، عقب لقائه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أمس، والاتصال الذي فُتح خلال اللقاء مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، خُيّل لكثيرين أن «صفقة» ما تُطبخ، وأن المشهد السياسي قلب صفحة سوداء ازدادت قتامة مع بداية العام الجديد. ميقاتي أكد أن «الاجتماع كان مُثمراً، وتمّ الاتفاق على فتح دورة استثنائية لمجلس النواب»، و«أبلغت فخامة الرئيس أن الموازنة العامة لعام 2022 باتت جاهزة، وسيتمّ استلامها في اليومين المقبلين، وفور استلامها ستتمّ دعوة مجلس الوزراء للانعقاد». أوحى تصريح ميقاتي بأن ثمة اتفاقاً يُتيح الإفراج عن الحكومة، غير أن كل المعلومات تقاطعت على نفي حدوث تطورات إيجابية، لا سيما أن «الأسباب التي أدت إلى تعليق العمل الحكومي لا تزال قائمة، بالتالي فإن المترتبات التي نتجت منها لن تتغيّر»، فضلاً عن العقليات على جبهة التيار الوطني الحر - حركة أمل وتقاطع الردود السعودية بالسنة محلية على الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله.

واقع ما جرى أمس أن ميقاتي سارع إلى «طيّ» الساعات الماضية التي حملت توتراً بينه وبين حزب الله بحركة سياسية ترتبط بالمؤسسات. فزار بعبدا مُعيداً البحث بموضوع فتح دورة استثنائية لمجلس النواب، وهو ما كان يرفضه عون مقابل إصرار بري الذي لجأ، بعد معلومات أفادت بأن رئيس الجمهورية لن يوقّع مرسوم فتح الدورة، إلى التلويح بجمع تواقيع أكثرية النواب بما يُلزم عون فتحها. رئيس الجمهورية، بحسب المعلومات، كرّر خلال اللقاء أنه «لا يريد التعطيل، بل هو من يُصرّ على تمرير القوانين»، مستغرباً «الكلام عن نيته رفض توقيع المرسوم». وتناول اللقاء الملف الحكومي في ضوء رفض ميقاتي الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء بحجة «غياب مكون أساسي عنها». فردّ عون بأن «موقفي واضح، وأنا طبعاً مع عقد جلسة. لكن ما هو رأي الثنائي؟»، فأجاب ميقاتي: «أنا بحلّها»، وعمد إلى الاتصال بعين التينة وتأمين تواصل بين عون وبري. قالت مصادرهما بأنه قد يكون «فاتحة خير»، وهو ما أشار إليه رئيس المجلس أيضاً خلال الاتصال، في حين قالت مصادر مطلعة إن «الكلام بينهما كان رسمياً جداً».

فتحت هذه التطورات باب التأويلات حول صفقة جديدة يُعمَل عليها تقوم على مقايضة فتح دورة استثنائية لمجلس النواب مقابل الدعوة لعقد جلسة لمجلس الوزراء، وهو ما نفاه أكثر من مصدر مطلع، معتبرين أن ما قاله ميقاتي «ليس سوى مناورة»، علماً أن مصادر أخرى رجحت أن «ميقاتي لم يكُن ليتحدث عن الدعوة إلى عقد جلسة من دون التنسيق مع بري». فيما أكد مقربون من الثنائي أن «موقفهما لم يتبدّل وأن علاقة حزب الله بميقاتي يشوبها فتور كبير، كما أن الحزب لم يتبلغ من بري أي موقف في هذا الشأن». في المقابل، أكدّ مطلعون على جو الاتصالات أن «الأجواء بين بري وعون تحمل الكثير من الشكوك وإن كان الطرفان اعتبرا أن الاتصال كسر بعضاً من الجليد»، مستبعدين حصول صفقة. فـ«رئيس المجلس ضمن أخيراً الدورة الاستثنائية في جيبه بعد توافر الأكثرية المطلوبة بموافقة تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله والاشتراكي والمردة والقومي والنواب المستقلّين واللقاء التشاوري والوسط المستقل»، بحيث «يكون الرئيس عون ملزماً بالدعوة إلى فتح دورة استثنائية وفق المادة 33 من الدستور، إذا لم يعقد بنفسه إلى توقيع المرسوم بالتوافق مع رئيس الحكومة»، فضلاً عن أن «المادة 86 تُلزم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بفتح عقد استثنائي يمتدّ لشهر واحد لإقرار مشروع الموازنة، بالتالي بري ليس بحاجة لمقايضة ما هو مضمون بالنسبة إليه»، لكن ذلك لا يمنع من تفعيل الحكومة إذ بـ«إمكان ميقاتي عقد جلسة من دون الثنائي. لكن هل يفعلها»؟

الأسباب التي أدت إلى تعليق العمل الحكومي لا تزال قائمة

وإضافة إلى ما سبق، تردّد أن رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل «ليس راضياً عن فتح دورة استثنائية، ولو أنه طالب بجلسة لمساءلة الحكومة»، لكنه بحسب مصادر في التيار «مهتم بمعرفة البنود المقترحة على جدول الأعمال، وهو سيكون حريصاً على تمرير القوانين التي سبق أن طالب بها».

(الأخبار)

تقرير

تحدّي عودة المدارس
«الرسمي» يقاطع... و«الخاص» تحت الرقابة؟

فاتن الحاج

التعليم الرسمي هو أول الخاسرين وأكبرهم في كل قرارات السلطة السياسية. هذا ما يمكن استنتاجه مع إعلان روابط المعلمين والأساتذة رفض العودة، الاثنين المقبل، إلى التعليم الحضوري في الدوامين قبل الظهر وبعده، احتجاجاً على عدم وفاء الحكومة بالوعود التي فكّت على أساسها الروابط مقاطعة العام الدراسي، ومنها إعطاء تقديمات اجتماعية (نصف أساس راتب شهرياً)، ومنح حوافز (90 دولاراً شهرياً) ورفع بدل النقل (65 ألف ليرة). واشترطت الروابط للالتزام بالعودة تسليم المدارس كل الوسائل الضرورية لاتباع الإجراءات الوقائية (كمامات، معقمات...) وتأمين فحوصات pcr مجانية للمعلمين والتلامذة، ووضع مسار زمني لتصحيح الأجور أو احتسابها وتدويرها وفقاً لسعر صرف الدولار الرسمي. كما طالبت بتوقيع مرسوم إعطاء المساعدة الاجتماعية ورفع بدل النقل وفقاً لسعر المحروقات

وزير التربية: سنحاسب المدارس التي لا تلتزم البروتوكول الصحي

الجديد، ويصرف الحوافز لجميع العاملين في المدارس والثانويات والمعاهد الفنية والتقنية، وإصدار قرار رفع أجر الساعة للمتعاقدين والمستعان بهم ووضعه موضع التنفيذ والاستفادة منه من بداية العام الدراسي.

ونفت مصادر الروابط ما أشيع عن توقيع المرسوم الاستثنائي للتقديمات الاجتماعية، «إذ أوهم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي المعلمين وموظفي القطاع العام بأن رئيس الجمهورية ميشال عون وقع المرسوم (نصف شهر عن تشرين الثاني ونصف شهر عن كانون الأول) حين أعلن بعد اجتماعه مع عون، بأنه سيتم الإفراج اليوم (أمس) عن الاستحقاقات المالية التي وعد بها موظفي القطاع العام والإدارات العامة». وقالت المصادر: «فليرسلوا لنا صورة عن المرسوم إذا كان ذلك صحيحاً».

مهما يكن من أمر، فإن النتيجة الأبرز لكل هذه القرارات هي أن المعلمين يواجهون الظروف الاقتصادية والاجتماعية باللحم الحي، وأن التلامذة لم يتعلموا شيئاً بعد 3 أشهر من بداية العام الدراسي، ما ينبئ بكارثة تربوية ستلحق بجيل كامل، ذنبه الوحيد أنه تسجل في المدرسة الرسمية لضيق أوضاعه المادية. وكما لم يستطع تلامذة المدارس الرسمية الالتحاق بالتعلم عن بُعد لألف سبب وسبب، لن يعودوا إلى الصفوف على غرار أقرانهم في التعليم الخاص.

في هذا الوقت، توافقت وزارة التربية مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والشركاء في المنظمات الدولية على فتح المدارس والجامعات، الاثنين المقبل، ضمن المعايير المحددة صحياً، وعلى خلفية الإفادة من التجارب العالمية بإبقاء المدارس مفتوحة مع التقيد بالإجراءات للحدّ من أي تبعات في حال الإصابة.

وأعلن الحلبي أبرز الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتأمين عودة آمنة إلى المدارس، ومنها «تبويم» البروتوكول الصحي (جعل تطبيقة يومياً)، وإنتاج فيديوهات توعوية، واستكمال توزيع المعقمات والكمامات على القطاع التربوي، وإنشاء غرفة عمليات تدير ملف كورونا، واستناداً إليها يتخذ قرار إقفال صف أو طابق أو مدرسة في حال وجود إصابات، وتوزيع rapid test على المدارس، وتحضير لوائح اللقاحات من المدارس والتعاون مع وزارة الصحة لتفعيل الحملة من خلال العيادات النقالة في المدارس، وتكثيف الوزارة للزيارات إلى المدارس للتأكد من تطبيق البروتوكول الصحي من خلال جهاز الإرشاد والتوجيه للمدارس والثانويات الرسمية، ومصلحة التعليم الخاص للمدارس الخاصة، «وسيشرف الوزير شخصياً على تنفيذها ومحاسبة المدارس التي لا تلتزم»، مع «سعي الوزارة لنشر كل إصاباتها بطريقة شفافة، ويستطيع أي شخص ولوج dashboard لمعرفة عدد الإصابات في كل مدرسة أو محافظة».

من جهته، أكد وزير الصحة «أننا قبلنا تحدي العودة المدرسية مع التركيز على أمرين: التشدد في إجراءات الوقاية التي وضعت ضمن البروتوكول الصحي، وخلق جو آمن في المدارس للمعلمين والعاملين في الإدارة لضمان خلوها من الوباء»، مشدداً على «ضرورة إجراء الفحوصات وتحديد الإصابات المسجلة وعزل المصابين والمخالطين». وتحدث عن هبة الـRapid Antigen المقدمة من المنظمات الدولية وتشتمل على أكثر من 80 ألف فحص «ستسلم إلى وزارة التربية لاستخدامها في المدارس للتأكد من الحالة الصحية لأفراد الجسم التعليمي والطلابي والقيام بالمقتضى وفق ما تظهره الفحوص». وأعلن أن «وزارة الصحة ستقدم بدورها لوزارة التربية 10 آلاف فحص PCR مجاني لدعم المدارس الرسمية، على أن تجرى في مختبرات المستشفيات الحكومية وفق آلية تنسيق بين الوزارتين بما يكفل عودة مدرسية آمنة».

(هيثم الموسوي)

تقرير

الدولة تسرق تجهيزات وأثاثاً من سراي الهرمل!

رامح حمية

منذ استحداث محافظة بعلبك - الهرمل عام 2003، ينتظر أبناء المنطقة افتتاح مكاتب إقليمية لإدارات الحكومية والدوائر الرسمية لتخفيف الأعباء التي يتكبّدونها في كل مرة يريدون الحصول على أبسط البيانات الرسمية كتصديق إخراج قيد أو استصدار سجل عدلي... وهي أعباء زادت كلفتها مع ارتفاع أسعار المحروقات وتفاقم الأزمة الاقتصادية. في أيار 2016، بعد طول انتظار و16 عاماً على استحداث المحافظة، افتتح مكتب للسجلّ العدلي في مدينة بعلبك، فيما بقيت مدينة الهرمل التي تبعد عن بعلبك نحو 60 كيلومتراً، تنتظر افتتاح مكتب مماثل في سراي المدينة. ولسحب ذرائع وزارة الداخلية والبلديات والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بعدم توافر اعتمادات مالية لتجهيز المركز وافتتاحه، تكفّلت بلدية الهرمل واتحاد بلدياتها، عام 2017، بتوفير مكاتب للمركز وشراء تجهيزات مكتبية وإلكترونية وأثاث بقيمة 33 مليون ليرة، وسلّمت مفاتيح المكاتب لمخفر قوى الأمن الداخلي في السراي. كتب خطية وزيارات نيابية وبلدية واختيارية إلى وزيري الداخلية السابق محمد فهمي والحالي بسام مولوي انتهت، كالعادة، بوعود تليها وعود.

يدرك أبناء الهرمل مدى تهميش الدولة لمنطقتهم وإهمالها لمعاناتهم، لكن أحداً لم يخطر في باله أن تعمد الدولة إلى سرقتهم، حرفياً. أمس، وفق مصادر معنية، شوهد عناصر من قوى الأمن الداخلي ينقلون بعض قطع الأثاث من المكاتب التي يُفترض أنها مقفلة. وبعد الكشف على المكاتب تبيّن أنها شبه خالية من الأثاث والتجهيزات والكومبيوترات.

عناصر أمنيون نقلوا تجهيزات مكتب السجل العدلي وأثاثه «بطلب من بيروت»!

وتؤكد المصادر أن نقل التجهيزات حصل على مراحل وفي فترات متفاوتة ولم يجر دفعة واحدة، إذ لا يمكن نقل التجهيزات بشكل كامل من دون انتباه المخاتير والأجهزة الأمنية الأخرى الموجودة في السراي الحكومي.

ولدى الاستفسار من عناصر قوى الأمن عن سبب نقل بعض قطع الأثاث، أجاب هؤلاء بأنها «تُنقل إلى مراكز بيروت التي تفتقر إلى التجهيزات». فهل أوعزت فعلاً وزارة الداخلية والبلديات أو مديرية قوى الأمن الداخلي لعناصرها نقل التجهيزات إلى مراكز أخرى، من دون استئذان قائمقام الهرمل بالوكالة طلال قطايا أو رئيس اتحاد البلديات أو البلدية؟.

نائب الهرمل إيهاب حماده وصف ما حدث بأنه «مهزلة بكل المعايير وإمعان في تهميش المنطقة وإهمالها والاستهزاء بها وباهلها». وأضاف: «سنحسن النية ونطلب من مديرية قوى الأمن الداخلي توضيح ما حصل وهل سرقت التجهيزات من قبل أمنيين في السرايا أم أن الإيعاز جاء من المديرية، علماً أنه في الحالتين ما حدث خرق للقوانين والأصول التي يفترض أن تحرص قوى الأمن الداخلي على تطبيقها».

تقرير

لا عدالة في التعليم: تسرّب وتمييز وهيمنة القطاع الخاص

تغطّي المؤسسات الدولية والصانحة ممارسات الحكومات اللبنانية المتعاقبة التي تكرّس التفاوت واللامساواة في التعليم، متجاهلة قدرة المسؤولين السياسيين على التوقيع على التزامات وعهود دولية، وممارسة عكسها الأهداف ربحية أو سياسية من خلال تشريعات داخلية وضرب البنية المجتمعية

نعمه نعمه *

السياسات التربوية في لبنان ملتبسة ولا تُحقّق غايات التعليم، بل تعيق تطبيق مفهوم «العدالة في التعليم» المنصوص عنه في المواثيق الدولية، والذي تسعى المؤسسات الدولية والمانحة إلى تحقيقه، إذ إنها لا تُلغي التمييز ولا تقدّم فرصاً متساوية للأطفال والمراهقين أو فرص عمل للمتخرجين من الجامعات. فرغم التزام لبنان، مثلاً، «إعلان إنشيون» (كوريا) للتعليم عام 2015، والعمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)، لا تزال عوائق تحقيق عدالة التعليم تتزايد، بسبب ممارسات المسؤولين السياسيين التي تنتج اضطرابات اجتماعية واقتصادية وتفاقم الفقر والبطالة، ما يؤدي إلى ارتفاع نسب الأطفال المحرومين من التعليم، إضافة إلى التسرّب والتمييز وضعف جودة التعليم وانعدام الأفق. ولا يعود الفشل فقط إلى الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية أو الحروب، بل إلى قصور الرؤى المستقبلية لدى أصحاب القرار، ما يعزّز التفاوت واللامساواة ويشكّل بيئة مناسبة لتفاقم الأزمات والتوترات، إذ ثمة تفاوت كبير بحول دون تحقيق العدالة في التعليم بين المدن والأرياف، وبين الفقراء والميسورين، وبين الإناث والذكور، وفي توزيع المدارس وجودة التعليم وفقر التعلّم والحرمان منه.

الأزمة تفاقمت مع انتشار جائحة «كورونا»، وتخشى منظمة اليونسكو للثقافة والتعليم أن تطاول تداعياتها مجالات عدة، منها التقدّم في مكافحة الفقر والتسرب المدرسي وغيره. ويظهر تقرير مشترك لليونيسف واليونسكو والبنك الدولي بعنوان «فاقد التعلّم» بسبب «كوفيد-19» أرقاماً صادمة حول التسرّب، كما يشير تقرير لمنظمة Save the children عن عام 2020 - 2021 إلى أنه بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، فإن أكثر من 737 ألف تلميذ من أصل مليونين تراوح أعمارهم بين 4 أعوام و15 عاماً، من اللبنانيين والأطفال اللاجئين، لم يلتحقوا بالمدرسة هذا العام، أي ما يعادل ثلث عدد الأطفال في سنّ الدراسة.

أرقام التقرير الأول تعود إلى ما قبل الجائحة، ما يعني أنّ الأزمة عميقة، وأن التدخّل الحكومي وتدخّل المؤسسات الدولية خلال العقدين الأخيرين لم يكونا بالمستوى المطلوب. وبالتالي، لا يمكن الكلام عن عدالة في التعليم في ظل الفروقات الشاسعة بين الفئات الاجتماعية، ولا عن الفرص المتساوية بين الأطفال، ولا سيّما بعد الحاجة التي ظهّرت اجتماعي جديد للتربية والتعليم لتلتزم بها الحكومات والدول الموقّعة على «إعلان إنشيون» وغيره من العهود الأممية، بل عليها أن تلتزم وتُلزم الدول المعنية بمبدأ التعليم كمنفعة عامة مشتركة. ورغم المساعدات التقنية والمالية لدعم التعليم والطفولة، لم يحقق لبنان العدالة في التعليم، بل تراجع نوعاً، في مقابل تحسّن طفيف كمّاً في خفض نسب الملتحقين بالمدارس وتعليم الإناث خلال العقدين الأخيرين. ونحتاج اليوم إلى رؤية بديلة لعجز الحكومات عن إيجاد حلول عادلة ومتساوية وحمائية للطفولة ولحقوق المعلمين وأولياء الأمور.

الغريب في الأمر أن المؤسسات الدولية التي تُصدر تقارير عن التفاوت واللامساواة تدعم برامج الحكومات اللبنانية والتشريعات التي تكرّس هذا التفاوت، وآخرها محاولة تجميد المادة 2 من القانون 96/515 الذي يزيد الخلل بين الفئات الاجتماعية ليسمح برفع الأقساط المدرسية في القطاع الخاص من دون ضوابط، فيجعل التعليم حكراً على الميسورين، وبعض التشريعات كإقرار مساعدة للقطاع الخاص بقيمة 350 مليوناً مقابل 150 مليوناً للرسمي ليست إلا تعبيراً عن نية الحكومة المضي في تكريس التفاوت، بينما موازنة وزارة التربية للتعليم (وفق سعر الصرف الرسمي) لا تتعدى ملياراً و330 مليون دولار (موازنة 2020، ضمنها الإيجارات ورواتب الموظفين والمعلمين والمصارفات الإدارية والمنح...)، وفي وقت يدفع أولياء الأمور ما قيمته مليارا دولار أقساطاً للمدارس الخاصة (3 آلاف دولار متوسط القسط لـ 700 ألف تلميذ في الخاص شبه المجاني وغير المجاني)، ناهيك عما تقتضاه إدارات المدارس خارج الموازنة المدرسية.

* باحث في التربية والفنون

استراحة

كلمات متقاطعة 3926

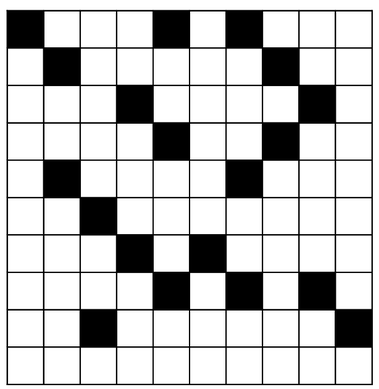

افقيا

1- فتات الذهب – بلدة لبنانية في قضائي جبيل والبترون – 2- ضجر وسئم – زوجة يعقوب ووالدة يوسف وبنيامين – 3- حشرة سامة – طويل من الزمان – 4- مدّ الطائر جناحيه – نعم بالروسية – نهر فرنسي – 5- لعنه وشتمه – سيطر عليه – 6- عائلة سياسي كونغولي راحل – ندى – 7- القلب – إلهك – 8- لهب النار – 9- سياسي أميركي شهير – أغلظ أوتار العود – 10- زعيم لبناني راحل

عمودياً

1- رئيس حكومة لبناني – 2- لإستدراك – من الآلات الموسيقية – حرف نصب – 3- أعلى سلاسل جبال العالم – 4- نام – تهيّأ للحملة في الحرب – لا يُشاع – 5- سايرهم – إقترب – 6- ود – يذيع الخبر – قطعة من الأرض ذات جدار وحدّ معلوم – 7- للتفسير – حرف جزم – الجواد – 8- الإسم القديم لدولة البحرين – إله مصري – 9- نوتة موسيقية – من يعاينني صحياً – 10- دير في فلسطين

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- اليمن – بلاك – 2- بيكاسو – أنا – 3- أرخبيل – 4- ضريبة – بابل – 5- عدنَ – فرنسا – 6- ضد – أرجَ – درب – 7- ريش – وليّ – ري – 8- غدران – رد – 9- الزبد – هنَ – 10- معبد المغنّي

عمودياً

1- أبيض – ضرغام – 2- لي – رعديد – 3- نُكابد – شراب – 4- ماريبا – ألدَ – 5- نُسخة – رونزا – 6- وَبَ – فجل – بل – 7- يَبرَ – يردم – 8- لالأنذ – 9- انَ – بسري – هنَ – 10- كارلا بروني

sudoku 3926

2		4	1		8	5		
1			3					8
	7				5		3	
	6		2	1	7		9	
	2		8	9	3		6	
			5		2			
		2		8		6		
	9	8		3		4	1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3925

3	8	5	6	9	4	1	7	2
4	6	7	2	1	3	9	5	8
9	1	2	7	8	5	6	4	3
1	2	3	5	4	6	8	9	7
6	4	8	1	7	9	3	2	5
5	7	9	8	3	2	4	1	6
7	5	1	4	6	8	2	3	9
2	9	6	3	5	1	7	8	4
8	3	4	9	2	7	5	6	1

مشاهير 3926

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مفكر وعالم عربي سوري (1900-1968) من أهم مؤسسي الفكر القومي العربي. أسس جريدة العروبة، نادى بالعدالة والحق العربي بالحرّية وإلغاء التمييز بين الناس

7+9+3+8+4 = دولة عظمى ■ 6+1+5+11 = أبدي وسرمدي ■ 2+10 = شدّ على أسنانه

حل الشبكة الماضية: **جوزف بريستلي**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الصفي: صلاح الموسى
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

من الحبشة إلى إثيوبيا: تكوين الدولة ودور الخارج

محمد عبد الكريم أحمد *

بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الحرب بين نظام رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد وقوّات «جبهة تحرير إقليم التيغراي» (تشرين الثاني 2020)، كادت خلالها العاصمة أديس أبابا أن تسقط في يد الأخيرة والقوّات المتحالفة معها، اتضح بشكل ملفت تداعي جهود دولية حثيثة من قبل أطراف بالغة التنوّع والاهتمامات والمصالح، للحيلولة دون «سقوط الدولة الإثيوبية» في فوضى شاملة أو إقصاء أية حلول سياسية داخلية، على الأقل على المدَيين القريب والمتوسط، حتى بعد النجاح النسبي لنظام أبي أحمد في استعادة المبادرة نهاية عام 2021.

ورغم تسارع تحليلات سيناريوات تقسيم إثيوبيا وسقوط الدولة، فإن القراءة التاريخية كانت تشي باستبعاد ذلك لصالح ـ ضمن عوامل أخرى ـ تحرّك دولي تكرّر مراراً في قرون سابقة، لتفادي هذا المسار وحماية إثيوبيا من انقساماتها السياسية والاجتماعية والإيديولوجية.

ورغم عضوية الأدوار الخارجية ودورها الحاسم في دعم بقاء الدولة الإثيوبية ـ منذ بدايتها رئما ـ في مواجهة التهديدات والمخاطر التي أحاطت بها (وكذلك دعم توجّهاتها التوسّعية) طوال قرون، فإن رؤيتها العالم الخارجي على أنه عالم خطير وقاس ودافع إلى نهاية كارثية عُدّت جزءاً أصيلاً من «الرؤية الأخروية» (eschatology) التي طوّرتها إثيوبيا اعتماداً على أفكار «الألفية المسيحية» (Christian Millenarianism)، التي تتّضح في غلبة المكوّن الديني على شكل الدولة.

الحبشة وإثيوبيا: معرفة تائهة في الترجمة

انطلاقاً من رؤى كلاسيكية للتاريخ وتدوينه، ساد خلط دارج ومتواصل في فهم كلمتا «إثيوبيا»، التي قصد بها اليونانيون الأراضي الواقعة جنوب مصر، و«الحبشة» نسبة إلى قبيلة الحبشات (Habashat) إحدى أبرز القبائل التي استوطنت المرتفعات في دولة إثيوبيا الحالية منذ ما قبل «العصر المسيحي» فيها. وعزّز هذا الخلط استمرار ذكره في التراث التاريخي الديني المتنوّع في الشرق الأدنى وعالم البحر المتوسط. ويُجمع مؤرّخون كُثر على أن «إثيوبي» و«إثيوبيّون»، الواردة في الكتاب المقدّس، وتعني باللغة اليونانية ذا البشرة الداكنة، كانت إشارة لشعوب أقامت داخل حدود مملكة كوش التي امتدّت من أقصى توسّعها من الشلال الأوّل في جنوب مصر شمالاً حتى تخوم حدود دولة جنوب السودان الحالية جنوباً، ومن شرق السودان الحالي شرقاً إلى داخل إقليم دارفور الحالي غرباً (أي لا تماس على وجه الدقة مع الدولة الإثيوبية الحالية). وتعزّز ذلك الإجماع شواهد تاريخية وأثرية متنوعة، بالرغم من الروايات الشفهية التي كرّرها رحّالة أوروبيّون للحبشة، منهم بنيامين التطيلي الذي سعى لاستكشاف ما اعتبرها «دولة يهودية قوية» في القرن الأفريقي (تبقّى منها «يهود الفالاشا» حسب عدد من المستشرقين في القرن الماضي ما مثّل أساساً تبريرياً لـ«عملية سليمان» عام 1991). والرحّالة الاسكتلندي البارز جيمس بروس في مؤلّفه «رحلات لكشف منابع النيل» (1790) الذي قدّم فصولاً كاملة من مؤلّفه قائمة على الرواية والتفسيرات التوراتية لتاريخ جنوبي البحر الأحمر والحجاز لمأسسة تاريخ غير متماسك للحبشة.

وشهد القرن الثامن، كما يؤكّد بول ب. هينز في مؤلّفه الشهير عن تاريخ إثيوبيا (Layers of Time، 2000، 58)، انتقال المركز السياسي لـ«الهضبة الحبشية» من إقليم التيغراي (في أقصى شمال إثيوبيا الحالية) إلى الجنوب (بعد توسّع القوة الإسلامية في البحر الأحمر وضغط جماعات البجا على مملكة أكسوم للتحرك نحو الداخل منذ منتصف القرن السابع)، وبدفع من «المستعربين المسيحيّين» نحو أنغوت وما يُعرف حالياً بإقليم الأمهرا الذي قاوم وقتها بقوة عملية التحوّل المسيحي حتى القرن الـ 13 حين رسَخ المسيحيون وجودهم داخل مجتمعات وثنية كبيرة. بينما لم تكترث الممالك الإسلامية المحيطة بالتوسع في الهضبة الحبشية (من الشرق والجنوب والشمال الشرقي على سواحل البحر الأحمر)، بينما ركّزت بشكل أكبر على التجارة مع الساحل (لا سيما سلطنة شوا التي أصبحت همزة الوصل الرئيسة بين المناطق الحبشية الداخلية وعالم البحر الأحمر)، بل وقبول التحالف مع الحاكم يكونو أملاك في النصف الثاني من القرن الـ 13، قبل تكوينه «الأسرة السليمانية» التي حكمت الهضبة، وفق التاريخ الشفهي بالأساس لهذه الأسرة (في ظل غياب أي قدر معتبر من التوثيق التاريخي المعروف).

البرتغال وتركيا: الاقترابات «الصليبية» المتأخرة

مع النمو الاقتصادي لـ«سلطنة عدل»، القوة الإسلامية المعادلة تاريخياً للحبشة، وازدهار مينائي زيلع وبربرة في القرن الـ 15 رأى الإمبراطور الحبشي زارا يعقوب ضرورة مواجهة السلطنة. وبالفعل تمكّن عام 1445 من هزيمة السلطان بادلاي بن سعد الدين، وأجبر قواته على الانسحاب، ولم تؤثر الهزيمة بشكل ملموس على قوة «عدل» التي ركّزت جهودها في تجارة البحر الأحمر. وواجهت الأسرة الإثيوبية سلسلة من تعقيدات وراثة الحكم، وحدث لاحقاً تقارب بين محمد بن بادلاي والإمبراطور ببدا مريم (1468-1478)، مثل هدنة قصيرة تجدّدت بعدها التوسعات الحبشية في مناطق الجوار مع نقل الأسرة السليمانية مقر بلاطها إلى غوراغ وتكثيف هجماتها نهاية القرن الـ 15. ويؤكد ميتز أن الملكة الأم «إيليني» (أو هيلينا Helena التي تولّت عام 1508 بعد مقتل الملك ناود Na'od وصغر عمر ابنه لبدنا دينغل وقتها حيث لم يتجاوز 7 أعوام) ظلت واعية بشؤون العالم الإسلامي المحيط ببلادها وسعت لتحقيق درجة من المصالحة والعلاقات التجارية الجيدة بين «المملكة المسيحية» وسلطنة عدل في عهد السلطان محمد الذي حكم السلطنة 30 عاماً (1488-1518) وحافظ على علاقات وَدية مع إيليني، وإن لم يستطع الحيلولة دون هجمات متكرّرة من قبل الأمير الهرري محفوظ على المملكة. وشرعت إيليني في محاولة موازنة التعاطف والدعم الذي حظي به المسلمون في المناطق المجاورة من شبه الجزيرة العربية والشام، في طلب دعم الدول المسيحية لمملكتها، وبادرت، بنصيحة من بيرو دا كوفيليو المقيم ببلاطها منذ أكثر من عقد في ذلك الوقت بعد وصوله هناك عام 1493، بإيعاز من الملك جواو الثاني في لشبونة خلال رحلته إلى الهند مروراً بالقاهرة متذكّراً في شخصيّة القرن مسلم، بإرسال مبعوث أرميني اسمه ماتيوس إلى البرتغال لطلب مساعدته لإثيوبيا «في مقاومة ضغط المسلمين». وتوجّه ماتيوس إلى أوروبا عن طريق الهند حتى وصل لبلاط الملك مانويل الأوّل في لشبونة عام 1514 وحظي باستقبال طيّب. ورغم ذلك انتظر البرتغاليون حتى عام 1520 عندما أرسلوا أولى بعثاتهم الاستكشافية لإثيوبيا، بعد أربعة أعوام كاملة من غزو محفوظ الهرري المرتفعات الحبشية (1516) ونجاح دينغل في هزيمته وطرده من أراضيه في وقت بدء البرتغاليين مهاجمة ميناء زيلع وحرقه.

وبينما كان الصراع يشتدّ بين الممالك الإسلامية والمملكة المسيحية في الحبشة، أسرع العثمانيون، بعد هزيمة المماليك في مصر (1517)، نحو التوسّع في البحر الأحمر للسيطرة على التجارة الشرية به، كما عرض العثمانيّون مساعدة السلطنات الإسلامية على امتداد الساحل، واحتلوا اليمن في ثلاثينيات القرن 16؛ مما شجّع سلطنة عدل على إعادة مهاجمة «المملكة المسيحية» مع تصاعد قوة البرتغال البحرية عالمياً (بعد نجاحهم في طرد المسلمين من شبه الجزيرة الأيبيرية). ووصلت بعثة برتغالية بقيادة رودريجو دا ليما إلى مصوع عام 1520 للتفاوض مع البلاط المسيحي في إثيوبيا للتوصّل لتحالف دائم بينهما. لكن البعثة ظلت في الحبشة حتى عام 1526 بعد تمكّن سلطان عدل أحمد بن إبراهيم من تحقيق نصر ملفت على حملة حبشية ضد السلطنة، التي كانت تضربها الفوضى حينذاك، وما تلا ذلك من بدء هجمات «إسلامية» على «المملكة المسيحية» (منذ عام 1529) بهدف الاستيلاء عليها واعتناق أهلها الإسلام.

ولم يواجه أحمد بن إبراهيم هزائم ذات بال إلا في شباط 1541 على يد الإمبراطور جالاوديوس (تولى 1540) بفضل دعم حصل عليه الأخير من البرتغاليّين بحملة بقيادة كريستوفاو دا غاما (ابن الرحالة داغاما) هبطت إلى مصوع بصحبة 400 فارس برتغالي، واستغرقت الحملة عدة أشهر حتى تصل من مصوع إلى تيغراي في الهضبة. وانطلقت الحملة بدعم إثيوبي محدود لمواجهة قوات أحمد بن إبراهيم وتمكّنت من تحقيق انتصارات كبيرة عليها بفضل تسليحها الأوروبي الحديث. وفي المقابل استدعى أحمد بن إبراهيم مساعدة العثمانيّين المتمركزين في اليمن لقواته. وبالفعل وصل على قوة قوامها 900 جندي تركي تمكّنت من قتل داغما وأسر من تبقّى من قوّته وإرسال رأسه برفقة 12 أسيراً برتغالياً إلى باشا زبيد باليمن.

وإجمالاً، كان الفترة من 1529 حتى 1632 فترة مشكلات عويصة للدولة السليمانية؛ فقد استولى العثمانيون على ميناء مصوع عام 1557، وتمكّنوا من التوغّل عبر تخوم منطقة التيغراي المرتفعة، وزودوا الصوماليّين والعفر بالسلاح ممّا مكّنهم من الضغط على الحبشة من جهة الشرق والجنوب، بالتزامن مع ضغط الأوروموـ الكوشيين من الغرب والجنوب على «المملكة المسيحية». وفي المحصّلة، يلاحظ أن نجاح أحمد بن إبراهيم في توحيد القوى الإسلامية المختلفة وراء سلطنة عدل واستيلائه على ثلاثة أرباع «المملكة المسيحية» في المرتفعات قبل هزيمته في نهاية حرب استمرت نحو 14 عاماً أثّر على العلاقات بين المسلمين والمسيحيّين، وتصوّر الحكام الإثيوبيين للإسلام. وكما ذكر هاجاي إلريك (1994)، فإن هذه الحرب أصبحت أساساً للخوف داخل المجتمع المسيحي الإثيوبي وظهور ما سمّاها «متلازمة أحمد الغازي»، وفيما لاحظ المؤرّخ البارز ستيفن روبنسون أن فكرة «الجزيرة المسيحية» كانت مجرّد فكرة أوروبيّة بالغت في تهديد الخطر الإسلامي (لتبرير تدخّلها في ما يشبه حملات صليبية أفريقية)، فإن آخرين رأوا أنه تجاهل حقيقة نظر الحكام الإثيوبيّين للمسلمين تقليديّاً باعتبارهم خطراً حقيقياً على حكمهم (ومشروعهم التوسّعي).

الإمبراطورية الحديثة

وُصفت إثيوبيا قبل القرن العشرين من قبل بعض المؤرّخين بأنها «الإمبراطورية الخفيّة» لاعتبارات عزلتها النسبية وطبيعة حكمها الإقطاعية، في الوقت الذي اعتبرها البعض الآخر، لاسيما الأفارقة في المهجر، رمزاً للاستقلال وتقرير المصير الأفريقي، خاصة بعد هزيمتها القوات الإيطالية في معركة عدوة الشهيرة (1896). إذ بلغت القوات الإثيوبية بقيادة منليك الثاني نحو 100 ألف جندي مقابل 17 ألف جندي إيطالي. وتسلّحت القوات الإثيوبية بأسلحة حديثة للغاية استوردتها خصيصاً من فرنسا وروسيا قبيل المعركة.

معركة العدوة (فنان غير معروف)

ولاحظ المفكر الأفريقي البارز وليام دبيوا (1935) أن إثيوبيا «على نقيض أجزاء أخرى من أفريقيا المستعمرة قد حافظت على استقلالها السياسي، وبدأت في إعادة تنظيم سياستها القديمة والكامنة من عدة نواح نموذجاً واعداً لما يُمكن أن يقوم به شعب محلي لم يمسه الاستغلال الحديث والتحامل العرقي». واعتبرت ملاحظة دبيوا انحيازاً لـ«النزعة الإثيوبية» (Ethiopianism) التي ظهرت بالأساس من التقاليد «الدينية الأدبية» الأفرو-أطلسية الشائعة وسط الناطقين بالإنكليزية منذ نهاية القرن الـ 18، ومطلع القرن الـ 19، وأنها جاءت في سياق صعود النزعة الدولية السوداء الحديثة ورغبة القوى الكبرى في دعم أفريقيا في مواجهة العدوان الإيطالي ضد ما عدت «قلعة الرجل الأسود الأخيرة».

يمكن القول إن خريطة إثيوبيا السياسية الحالية قد أخذت في الوضوح منذ النصف الثاني من القرن الـ 19؛ حظيت جهود الإمبراطور يوحنا الرابع (1872-1889) لاستكمال سياسات سلفه تيودور بمركزية الدولة بدعم كبير من الوكلاء الأوروبيّين الذين أمدّوه بالأسلحة والذخيرة بشكل كبير للغاية، وأوردت تقارير حصول الإمبراطور على هدايا ومُنح من «القوى الأوروبية» أفراد وحكومات (شملت 6 مدافع وستة صواريخ هاوتزر و400 عبوة ذخيرة و850 بندقية قصيرة وحربة سونكي و40 ألف عبوة ذخيرة للأسلحة الصغيرة، و28 برميلاً من البارود) كجائزة لتوقيعه على مجموعة من معاهدات الحياد والصداقة مع القوى الأوروبية. ومكّن هذا الدعم يوحنا الرابع من مواصلة سياسات توسّعية كبيرة وضم مزيد من الأراضي على أطراف المرتفعات الإثيوبية.

إضافة إلى ذلك، رأى بريان ج. باتس (في مؤلّفه المثير للجدل The Other Abyssinians، 2020) أن حصول الإمبراطور منليك الثاني على دعم طبقة النبلاء في شمالي البلاد كان عاملاً حاسماً لما حدث في عدوة 1896. وأن هذه الاستراتيجية قادت إلى بروز مثال من القومية الإفارقة مجموعات متنوعة - بمن فيهم الأوروموـ والتيغرينيون والقندريين والعفر والشعوب الناطقة بلغة الأومو (نسبة إلى نهر أومو) - ليس فحسب للاقتناع بأنهم «أحباش»، لكن لدخولهم الحرب دفاعاً عن الإمبراطورية ومشروعها التوسّعي داخل «إثيوبيا الحالية». ومهّد الانتصار الإثيوبي في معركة عدوة الطريق أمام نجاح الإمبراطور منليك في سياساته التوسعية.

هيمن الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي، الابن الأصغر لراس مكونن، على المشهد السياسي في إثيوبيا طوال الفترة 1919-1974، وكان له تأثير كبير في بناء إثيوبيا الحديثة. وكان دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية مؤدّياً لترك القوات الإيطالية في القرن الأفريقي معزولة عن الدولة الأم (إيطاليا) وسط مجموعات سكانية معادية بشكل عام. واكمل تفرّق الجيوش الإيطالية في شمال أفريقيا في كانون الأول 1940 عزلة هذه القوات، وأطلقت قوات الحلفاء بقيادة البريطانيّين لمهاجمة القوات الأخيرة في شرق أفريقيا. وغزا احد جيوش الحلفاء إريتريا انطلاقاً من السودان، وهاجم آخر الصومال منطلقاً من كينيا، ودخل الإمبراطور هيلاسيلاسي بلاده قادماً من منفاه في المملكة المتحدة إلى السودان في عبر إقليم غوجام بصحبة قوة سودانية ـ إنكليزية وقوة إثيوبية صغيرة. وسرعان أن هُزمت القوات الإيطالية هزيمة كاسحة حتى استسلمت آخر حامية إيطالية في قندر في تشرين الثاني 1941. وبذلت بريطانيا جهوداً هائلة في استعادة بناء الإمبراطورية الإثيوبية طوال العقد التالي (1941-1952) بداية من إعلان لندن (شباط 1941) ترحيبها بعودة دولة إثيوبية مستقلة وأنها ستعترف بمطالبة هيلاسيلاسي بالعرش. وبالفعل كان أوّل ملفات حكم هيلاسيلاسي تنظيم علاقته مع القوات المسلحة البريطانية التي سيطرت بفاعلية على البلاد وأعاقت قيام إدارة مدنية. وتحقّق ذلك بالإعلان عن توقيع الاتفاق الإنكليزي الإثيوبي (كانون الثاني 1942) اعترفت بمقتضاه بريطانيا باستقلال إثيوبيا واحتفظت بميزات خاصة اعتبرها الإثيوبيون انتقاصاً من سيادتهم الوطنية (من بينها عدم قدرة الحكومة الإثيوبية على تعيين أي مستشار أجنبي دون قبول بريطانيا، ووجوب حضور قاض بريطاني في أية قضية تخص الأجانب في إثيوبيا. وعُدّل هذا الوضع في اتفاق نال عام 1944 احتفظت خلاله بريطانيا بحقها في إدارة منطقتَي الهود وأوجادين جنوب شرق إثيوبيا).

خاتمة

رغم ما مثّله تكوين الدولة الإثيوبية من عملية طويلة من التوسّعات على حساب شعوب وجماعات إثنية تعدّ في مجملها «استعماراً داخلياً» من ملوك وأباطرة ادعوا نسباً سامياً لمجموعات أفريقية، وبدعم من قوى أوروبية متصارعة في بعض المراحل، فإن إثيوبيا نجحت، لعوامل خارجية أكثر منها موضوعية وداخلية، في ترسيخ صورتها كقوة أفريقية وتهميش ما تضمّنته سياقاتها التاريخية من إقصاء وقسر واستعمار داخلي والاستعانة بقوى خارجية في سبيل قيام «إثيوبيا الحديثة». وقد رصد الباحث البارز في الشؤون الأفريقية فريدريك كوبر، على نحو غير مباشر بطبيعة الحال، خطاً معرفياً دالاً على تلك الرؤية بقوله إنه عندما بدأ النشطاء الأفروأميركيون، الذين لعبوا الدور الأكبر في صياغة الفكر الأفريقي الحديث، في مطلع القرن الـ 19 في استدعاء صور أفريقيا أو إثيوبيا فإنهم كانوا يطرحون الفكرة داخل المفهوم المسيحي للتاريخ العالمي أكثر من رجوعهم (أو استدلالاهم) إلى تشابهات ثقافية محددة. وعكست رؤاهم، مع تباين علاقتهم بخصوصيات أفريقيا، تباين معاني «الوعي الأفريقي» (الأصيل والدخيل هنا). ويضرب ج. لورانس ماتوري مثالاً على ذلك بأن «جماعات إثنية» أفريقية معينة قد حدّدت/ عرّفت نفسها في مسار حوار أفريقي - أميركي بتأثير من الرقيق السابقين الذين عادوا إلى إقليم أبائهم ودافعوا عن صور «هويات جمعية» تجاوزت الانقسامات المحلية وكانت قائمة على مستقبل متخيّل كمقابل لماض مدّع. وهو الأمر الذي يتجسّد في التصوّر التقليدي لإثيوبيا كأبرز حالات هذه الثنائية الإشكالية.

* باحث مصري متخصص في الشؤون الأفريقية

> وُصفت إثيوبيا قبل القرن العشرين من قبل بعض المؤرّخين بأنها «الإمبراطورية الخفيّة» لاعتبارات عزلتها النسبية وطبيعة حكمها الإقطاعية، في الوقت الذي اعتبرها البعض الآخر، لاسيما الأفارقة في المهجر، رمزاً للاستقلال وتقرير المصير الأفريقي، خاصة بعد هزيمتها القوات الإيطالية في معركة عدوة الشهيرة (1896)

الأبواب الموصدة في الأزمة السودانية

عبد الله السناوي *

أمام الأبواب الموصدة تتفاقم الأزمة السودانية دون أن تتبدّى حتى الآن أيّة فرص تمنع احتمالات الانجراف إلى فوضى ضارية تأخذ من البلد سلامته وتحجب عن شعبه حقّه في التحوّل بالكامل إلى دولة مدنية.

كانت استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك أقرب إلى حالة طلاق بائن بين المكوّنَين المدني والعسكري. العودة إلى الشراكة بين المكوّنين شبه مستحيلة، فقد تقوّضت ركائزها بالتدخّل العسكري الذي أطاح حمدوك أكتوبر الماضي، وحُلّت بمقتضى إجراءاته مؤسّسات المرحلة الانتقالية وفرغت الوثيقة الدستورية بالتلاعب من أية قيمة، أو معنى.

أخذت أزمة الشرعية مداها وتقوّضت الثّقة بالكامل في نقل السلطة إلى المكوّن المدني، رمزياً برئاسة المجلس السيادي كما كانت تقضي الوثيقة الدستورية، وفعلياً بهندسة أية انتخابات عامة وفق إرادة القوة.

كانت إطاحة حكومة حمدوك تعبيراً عن صراع محتدم على صورة المستقبل وموازين وحسابات القوى السياسية فيه. وكانت عودته في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي باتفاق سياسي مثير للتساؤلات والاحتجاجات مع قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان تعبيراً آخر عن قوة الغضب الشعبي ونفاذ الضغوط الخارجية. ثم كانت استقالته أخيراً تعبيراً ثالثاً عن تصدّع أية جسور سياسية قابلة للحياة بين المكوّنين المدني والعسكري.

فشل رهانه على ترميم أزمة الثقة وإعادة الحياة إلى الوثيقة الدستورية لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية بأقل أضرار ممكنة. بتعريف الدور، الذي لعبه منذ اختياره رئيساً للحكومة في آب/ أغسطس 2019، فهو نقطة توازن بين مصالح وحسابات متعارضة.

دفعت به إلى ذلك المنصب «قوى الحرية والتغيير»، الرافعة السياسية لثورة كانون الأول/ ديسمبر، تقبّلته القيادات العسكرية، وزكّت اختياره قوى إقليمية ودولية عديدة، الأهم أنه حاز شعبية كبيرة بالنظر إلى رفضه قبول أية مناصب وزارية في عهد الرئيس السابق عمر البشير.

لم يكن هو المقصود بالتدخّل العسكري الذي أطاح الحكومة بقدر ما كانت «قوى الحرية والتغيير» هي المقصودة بالإبعاد والإقصاء، وتحميلها مسؤولية ما أطلق عليه فشل الأداء التنفيذي.

في لحظة الإطاحة تلخّصت فيه حركة الاحتجاجات الشعبية والضغوط الدولية. اكتسب شعبيّة مضافة، لكنه سرعان ما خسرها بالاتفاق السياسي مع البرهان دون تشاور مسبق مع القوى السياسية التي صعدت به إلى منصبه. كان ذلك خطأ فادحاً في حسابات القوّة والنفوذ، وفي قراءة الشارع الغاضب الذي نظر إلى التطور الجديد باعتباره نوعاً من التسليم بنتائج التدخل العسكري.

في خطاب استقالته أعفى حمدوك نفسه من أية مسؤولية، لم يشرح أو يوضح أسباب الأزمة مكتفياً بارجاعها إلى «التباعد بين شريكَي الحكم انعكس على مجمل مكوّنات الحكومة والمجتمع»، كأن ذلك رغم صحّته تحليلاً في العموميات!

بخروج حمدوك من المشهد السياسي، نهائياً أو مؤقتاً، فإن مستقبل الرجل الآخر في صيغة الحكم الانتقالي الهشة البرهان مسألة تحوطها تساؤلات وألغام. انفراد العسكريّين بالسلطة شبه مستحيل بقوة الاحتجاج الشعبي وتسليم السلطة للمدنيّين ومحاكمة المسؤولين عن إراقة دماء المتظاهرين، كما تطالب الاحتجاجات الشعبية، شبه مستحيل آخر بأي مدى منظور.

لا يعرف التاريخ أن سلطة سلمت بالتراضي الطوعي. إننا في مقدمة الأزمة المتفاقمة، لا في آخرها.

بالنسبة للعسكريّين فسوف يحاولون ملء الفراغ الحكومي بإسناد رئاستها إلى شخصية تكنوقراطية مشهود لها بالكفاءة، غير أن هذه الفكرة تصطدم برأي عام غاضب يدعو ويلحّ على الحكم المدني الكامل وغير مستعد على أي وجه لتقبّل «عرائس ماريونيت» تحرّكها خيوط من خلف ستار.

لفترة طويلة نسبياً عجز حمدوك أن يشكل حكومة جديدة بعد عودته إلى منصبه، لم يكن العسكريّون مستعدون لتقبّل عودة وجوه بذاتها إلى التشكيل الحكومي، ولا من يماثلها من داخل «قوى الحرية والتغيير».

الأمر نفسه سوف يتكرّر مع أية حكومة كفاءات يجري التحدث عنها الآن دون أن تكون هناك أدنى فرصة لتقبلها شعبياً، الفشل سوف يكون ذريعاً.

لدرء احتمالات الفشل المسبق قرّر المجلس السيادي، برئاسة البرهان، تشكيل لجنة للتواصل والحوار مع مكوّنات الحياة السياسيّة، وهذه مهمّة شبه مستحيلة في الظروف والتعقيدات الحالية.

في محاولة أخرى لخفض التصعيد أطلق البرهان تعهداً لافتاً بأنه «سوف يحافظ على الفترة الانتقالية حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة ترضي كل السودانيّين»، وهو تعهّد من المستحيل تقبّله في الشارع الغاضب. إنّها أزمة المصداقيّة وقد استحكمت. أسوأ ما يحدث الآن أنه لا يوجد طريق واحد سالك إلى حلحلة الأزمة المتفاقمة، لا عند المكوّن العسكري ولا لدى المكوّن المدني.

تسليم السلطة للمدنيّين شعار تعبوي يفتقر إلى أية آلية متماسكة تجعله ممكناً. بصيغة أخرى فهو شعار يعبر عن إرادة عامة سوف تكسب معركتها في النهاية دون أن يتوفر له حتى الآن جسم سياسي قادر على ترجمته في خطط عملية للإمساك بمقاليد الأمور.

مشكلة القوى السياسية في التنازع بين مكوّناتها وتراجع نفوذها في الشارع الغاضب. رفض العودة للحكم العسكري المحرّك الرئيسي للاحتجاجات الشعبية المتصاعدة بأكثر من أيّة جهة على قدر من التنظيم.

كان مستلفتاً أن بعض الاقتراحات ذهبت بعيداً في التخيّلات المحلّقة مثل نقل السلطة بالكامل إلى حكومة مدنية تتولى قيادة المرحلة الانتقالية الثانية لأربع سنوات أخرى!

فكرة مماثلة تردّدت بقوة في الأيام الأولى للثورة السودانية داعية إلى تأجيل الاستحقاق الانتخابي لأطول فترة ممكنة بذريعة أن القوى الحديثة التي قادت التغيير غير مستعدة لدخول أية انتخابات في مدى منظور.

إذا افترضنا أن الجيش قرّر تسليم السلطة كاملة لحكومة مدنية، وهو سيناريو غير وارد حالياً، فمن يتسلّمها؟ بأي شرعية وبأي تفويض؟ بالنظر إلى التناقضات الداخلية، التي كانت من بين أسباب إجهاض المرحلة الانتقالية، فإنه يستحيل التوصّل لأية إجابة.

بصورة أو أخرى قد يخرج البرهان من السلطة، غير أن الأزمة في جوهرها لن تتغيّر حقائقها الأساسية، التي تعود إلى الأيام الأولى للاستقلال عام 1956 في تتابع الانقلابات العسكرية بعد فترات قصيرة من الحكم المدني، كأننا نذهب ونجيء من «الباب الدوار» - كما يقول السودانيون.

لا العسكريون اخترقوا مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية المستحكمة وحافظوا على وحدة أراضيه، ولا المدنيون نجحوا في تأسيس قواعد للحكم الرشيد. لا يوجد مدخل آمن لحلحة الأزمة السودانية سوى الحوار، لكن الطريق إليه ملغم بالاحتمالات الخطرة على السودان وأهله.

* كاتب وصحافي مصري

على الغلاف

يواصل محمد بن سلمان اشتغاله على تنقيح الصفقة التي قامت عليها الدولة السعودية، ساعياً في استيلاد شرعية بديلة للحُكم الجديد، عنوانها إبعاد الناس عن الدين وقَطع المملكة عن النفط. شريكه في ذلك، «بو ناصر»، الذي أُوكلت إليه مهمّة إدخال البلاد في عصر «الترفيه»، على رغم كونه آتياً من خارج الأسرة، التي لا يَحتمل وليّ العهد نجوميّة أحد من داخلها. ولذا وقع الاختيار على تركي آل الشيخ، الذي حاز في عهد «سيّده ومولاه» ما عَزّ على غِلمان كثيرين آخرين، ليقود عملية تغريب للمجتمع السعودي بلا كوابح. عمليةٌ لا تزال تُواجه تحدّيات داخلية وخارجية، أبرزها الطابع المحافظ والمنغلق للمجتمع السعودي، والتعثّر في المشاريع التي يجب أن تسير على خطّ موازٍ لها تماماً إن لم تسبقها، في الطريق إلى «التحوّل الوطني» الموعود

نسخة منقّحة من «صفقة الدرعية»

ابن سلمان - آل الشيخ: فلنروّض وهابيّتنا

حسين إبراهيم

لم يحتجّ محمد بن سلمان إلى متمرّسين في السياسة، ولا جهابذة اقتصاد، ولا قادة عسكريّين كبار، لإدارة دولته خلال عملية الانتقال إلى طوْر جديد من حُكم آل سعود، تُختزل فيه الأسرة الحاكمة كلّها بشخصه، ويَلتحق به من أبنائها فقط مَن يقبلون بالتطبيل لابن سلمان، ومَن يخشون بطشه، سواءٌ كانوا من الحرس القديم مثل بندر بن سلطان وتركي الفيصل، أو من الحرس الجديد، مثل أبناء المذكورَيْن الذين يحتلّون مناصب مهمّة، وكثر غيرهم. ولأن وليّ العهد لا يَحتمل في مثل هذا الوضع الانتقالي نجوميّة أحد من الأسرة، حتى لو تحت جناحه، فإن «النجوم» سيأتون حُكماً من خارج الأسرة، فيما ثمّة مواصفات يجب أن تتوفّر فيهم، بينها إتقان التذلّل له حتى مسح الذات كُلّياً، لكن أهمّها أن يكون بإمكانهم تقديم إضافة للحُكم الجديد، الذي يواجه مشكلة نقص في الشرعية داخل السعودية وداخل الأسرة، كما خارج المملكة، ولا سيّما في العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية. وهذه الصفة لا تتوافر إلّا في المطبّلين من آل الشيخ، أحفاد محمد بن عبد الوهاب، بحيث يغدو تولّي ابن سلمان المُلك بمعاونة هؤلاء وتغطيتهم وسكوتهم، هو عملياً، تنقيح للصفقة التي قامت عليها السعودية بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب، وإنّما بشروط مختلفة تماماً، تتمثّل الآن في إبعاد الناس عن الدين، بعدما كانت في السابق تتمثّل في تشريبهم نسخةً مغالية في التزمّت من الدين. ومثلما كانت الوهابية مطواعاً في أيدي آل سعود منذ اليوم الأول لصفقة الدرعية عام 1744، يفعل رموزها الأمر نفسه حالياً، حتى إن كان المطلوب منهم تغطية ما لا يمكن تغطيته دينياً.

ليس جديداً في شراكة آل سعود وعبد الوهاب محاولة الأسرة المالكة التخفيف من غلواء الوهابية بالترفيه، الذي كان له دائماً جمهور في المملكة، وإنّما كان هذا الجمهور يجد متنفّسه في دول كالبحرين والإمارات ولبنان. ففي ظلّ النسخة الأصلية من الصفقة، تولّت قنوات «إي آر تي» ثمّ «أم بي سي» أكبر عمليةٍ لصناعة الفنّانين العرب، وكذلك عاش أبناء الأسرة ترفهم وليبراليّتهم في طول العالم وعرضه، حتى في عزّ الموجات الدينية مع نشوء التنظيمات المتشدّدة من رحم الوهابية ذاتها، وبرعاية المخابرات السعودية والأميركية. لكن مع النسخة المنقّحة من الصفقة، نغدو أمام سعودية جديدة تحت ثنائيّة محمد بن سلمان - آل الشيخ، يتقدّم الصفوف فيها تركي آل الشيخ الذي يقود عملية الترويج لولي العهد شعبياً، وضمن فئة الشباب بالتحديد، من خلال إدارته شبكة واسعة من الفنانين والإعلاميّين في السعودية وخارجها، ممّن يقتاتون على المال السعودي، ويؤدّون بأمانة الأدوار المطلوبة منهم، مع التبخير سيلاً من التغريدات من هؤلاء كلّما خطا خطوة، على رغم التعجرف الذي عُرف به، حيث لم يتورّع عن إهانة بعضهم، مثل ما حدث مع إيسا وعمرو أديب، اللذين ابتلعا الإهانة.

لا يضاهي كثيرون «بو ناصر» في النفوذ، حتى من داخل الأسرة، ولا أحد يثير اهتمام وسائل الإعلام العربية، وتلك الغربية الناطقة بالعربية، بقدْره، وهو يقود عملية تغريب للمجتمع السعودي بلا كوابح، قائمة على قشور الثقافة الغربية لا جوهرها النهضوي، سواءٌ في الفن أو الصناعة، من خلال الترويج السهْل للحفلات الراقصة. لكن المفارقة هي أن ولي العهد السعودي الذي يسعى لإرضاء الغرب بالإجراءات الانفتاحية تلك، مكروه كثيراً في الغرب نفسه، من الحكومات ومن الرأي العام على السواء، نتيجة تورّطه في جرائم فاضحة أحرجت الغرب الذي يدعم النظام السعودي ويبيعه السلاح،

> لم يكن «أبو ناصر» ليستطيع فعل ما يفعله لولا أنه يحظى بتغطية المفتي العام ووزير الشؤون الإسلامية

منذ 80 عاماً، أبرزها حرب اليمن وقتل جمال خاشقجي واعتقال وتعذيب المئات من المعارضين السياسيّين. على أن «بو ناصر» لم يكن ليستطيع فعل ما يفعله، لولا أنه يحظى بتغطية رجلَيْن من عائلته، أساسيَين في مشروع التمهيد لتولّي ابن سلمان عملها في ظلّ المراقبة اللصيقة من قِبَل المطاوعة للسلوك الشخصي للسعوديّين، مِثل نهْر الرجال للصلاة، وإنفاذ قوانين منْع خروج المرأة بلا نقاب وبلا محرم، ومنعها من قيادة السيارة. وبينما ألغي عدد من تلك القوانين، تكفّل غياب المطاوعة عن الشوارع في التراخي في تطبيق أخرى، كقانون ارتداء النقاب، الذي لا يمكن إلغاؤه علناً. ولذلك، صار بالإمكان رؤية فتيات بلا حجاب وبالملابس العصرية في حفلات الغناء التي أقيمت في «موسم الرياض» الثاني، والذي يتباهى آل الشيخ بأنه جذب أكثر من 8 ملايين زائر، منهم 600 ألف سائح. في البداية، جرت الأمور بهدوء، ولم يشعر كثير من السعوديّين بأنهم مستفزّون، كما لم يعبّروا عن استيائهم، إلى أن جاء مهرجان «ميدل بيست» الموسيقي بين 16 و19 كانون الأول، ليكشف المدى الكامل للمهمّة الملقاة على عاتق آل الشيخ، ويضعه في مقدّمة مستشاري وليّ العهد، كونه مشرفاً على برنامج واضح لتغيير هوية المجتمع السعودي ما أمكن، وبميزانية مفتوحة، ذلك أن ابن سلمان أدرك أنه لا يتمتّع بأيّ شعبية بدرجة مشيته التي تحاول - لغاية في نفْس صاحبها - استلهام هيئة المعاولة للبلاهة، سرعان ما قد تُحيل إلى تركيبة معقّدة، عندما تقترن بنرجسية مدهشة أين منها أسطورة «نركسوس» اليوناني، وبحبّ فاقع للرياسة لا يُفسّر بغيره ولَهْيه بأمْر الناس ونهْيهم وأخْذ السَّمع والطاعة منهم، مقابل انقياده حدّ الرقّة الطوعية لـ«شخصية استثنائية» تعلّم منها الكثير كما يقول، وإصغاً بهذا ابن سلمان. هي إذاً خُلْطة عُقد وجد فيها الأخير ما يحاكي سريرته، ليُشكّل الرجلان، معاً، ثُنائياً نادراً، خصوصاً لناحية الترافُق في الانحدار إلى الأردأ، وكان آل الشيخ وبُرَبته أخذا على عاتقهما مهمّة رسْم نظرية التطوّر «الداروينية»، بنموذج حيّ لا يُدحض.

هذا التمازج هو ما يحلّل به تركي نفسُه، سرّ صيرورته «معالي الوزير» مبكراً، على رغم أن سيرة الشابّ المولود في مدينة الرياض في الرابع من آب 1981، لا تبدو خاليةً تماماً من عوامل الصعود. منذ أن كان ضابطاً صغيراً في وزارة الداخلية في الرياض، احتكّ تركي، عبر والده عبد المحسن بن عبد اللطيف آل الشيخ، بأمراء آل سعود، وفي مقدّمهم نجلا الملك الراحل فهد، فيصل وسلطان، لدى شغْل الأخيرَين «الرئاسة العامّة لرعاية الشباب» (وزارة الرياضة حالياً) التي كان عبد المحسن موظّفاً متوسّطاً فيها. لكن القفزة الأكبر في حياة الرجل إنّما وقعت لدى زواجه من ابنة وكيل أمير الرياض السابق، الملك الحالي سلمان، ومدير مكتبه ناصر بن عبد العزيز الداوود، الذي وَجد الصهرُ «النَجيبُ» من خلاله طريقه إلى «أمير الديجيتال»، حتى قبل أن يصل الأخير إلى جنّة الحُكم. هكذا، أضحى تركي مُرافقاً (أمنياً) ورفيقاً لابن سلمان، يغذّي كلّ منهما خيال آخر بالسماجة، إلى أن ضحك القدَر للأمير المتزلّف، وخطف من وجهه عمّه، عبد الله، الذي كانت راوَدته فكرة قتْله، لتسريع بلوغه العرْش. ظنّ محمّدٌ، عندها، أن «ساعة خطّه» قد حانت، بينما هو مُحاط بصبية «أفذاذ» سيفتحون له طريق «المعجزات»، وعلى رأسهم تركي، الذي بدأ مذّاك يُعربش على سُلّم السلطة، من مستشار في الديوان الملَكي، إلى مستشار برتبة وزير، وصولاً إلى تعيينه رئيس مجلس إدارة «الهيئة العامّة للرياضة»، وهاهنا تحديداً بدأت المِلهاة في سيرة حياة آل الشيخ.

راهَن ابن سلمان على شغف «بو ناصر» بالرياضة منذ أن كان غلاماً، لتكليفه بقيادة «ثورة رياضية»، لا في السعودية فحسب، وإنّما في العالَم العربي أيضاً. لكنّ الشغف شيء، والدراية شيء آخر، فكيف إذا اجتمعت قلّة الدراية مع ما يُسمّيه تركي «حُبّ العمل والطموح» - والذي زرعه وعزّزه فيه «سيّده» بحسب قوله -، عانياً به، في حقيقة الأمر، حُبّ الغزْو والسيطرة. ضيّق سرعان ما تُرجمه نديمُ وليّ العهد بحملة مركّزة على الأندية المحلية، لم يطُل الوقت قبل أن ينتقل بها إلى مصر، بوضع الأخيرة سوقاً كبرى للترفيه الرياضي، أراد تركي أن تكون بوّابته لتسييد هذا المجال. غير أن القادم الجديد إلى حظيرة آل سعود، والذي تَرافق بروزه مع قرقعة ممتدّة تمجيداً له، لم يكن سلاحه في تلك الحملة سوى «الكيس»، «الكيس» ولا شيء غيره، حتى وصل الأمر بالمصريين إلى حدّ تلقيبه بـ«شُوال الرز». لم يفعل آل الشيخ - الذي يَنظر إلى معارضيه باعتبارهم «حشرات» كما وصَفهم ذات مَرّة - في «الأرض السوداء» إلّا أن شرى... شرى رياضيين وإعلاميين وأندية ومناصب، وعداوات ومتاعب، فيما الشيء الوحيد الذي لم يستطع ابتياعه هو الوُدّ. أمّا النجاح، فقد لا يجد «شاغل الجيل» مثلما يسمّيه مريدوه، شاهداً عليه إلّا «أبو سلمان»، الذي تكفي شكاسته الطفولية وحدها لإعادة إنتاج «بو ناصر»، و«دُليم» (سعود القحطاني)، وأحمد عسيري، وبدر العساكر، وغيرهم من الأزلام - الفضيحة، تماماً مثلما تُجتزّ الأقدام عينها في الفعل السياسي، وهو ما بدينه تركي نفسه في مطالعاته «الحِكَمية» على موقع «تويتر»، مفيداً إيّانا بأن «الأخطاء بحدّ ذاتها ليست مشكلة... المشكلة في أن لا تتعلم الدرس... وأن تستمر في تكرار نفس الخطأ... في انتظار نتيجة جديدة».

إلّا أن هذه الحكمة المبتذَلة لا يبدو أنها طرقت مُخّ ابن سلمان يوماً، أو أنها طرقَته بالفعل من غير أن تجد لها مكاناً تَستوطن فيه. لم يَكد «بو ناصر» يطلّق الرياضة ثلاثاً لا رجعة له فيها، حتى عاجَله أمر ملَكي بتعيينه رئيساً لـ«الهيئة العامة للترفيه»، من دون إلقاء بال لحقيقة انتمائه إلى آل الشيخ، الذين لم تَقُم الدولة إلّا بسيْف دعوتهم التكفيرية على كلّ صغيرة وكبيرة. لكن ما همّ

> راهَن ابن سلمان على شغف «أبو ناصر» بالرياضة منذ أن كان غلاماً، لتكليفه بقيادة «ثورة رياضية»

وليّ العهد إذا كان زعيم هؤلاء، عبد العزيز آل الشيخ، قد بدّل جلدته سريعاً إرضاءً لـ«صاحب الأمر»؟ فاضحت الموسيقى في نظره حلالاً، وأدلّةُ تحريمها ضعيفة، وتاخيرُ الصلاة - التي كان يُضرب مَن لا يغلق محلّه في وقتها - من أجل حضور حفل لأحد وجوهها جائزاً. أمّا كَوْن تركي غير منتم إلى العائلة المالكة، و«غير مدعوم» إلّا من «ربّي وثقة سيدي»، فليس ذلك مما يضير ابنَ سلمان، الذي فعَل بال سعود ما لم يسبقه إليه أحد، على قاعدة تسكير نوافذ المنافسة الداخلية، والاتّكاء على الوجوه الصاعدة في إنفاذ «رؤية 2030»، وبناء الدولة السعودية الرابعة. سريعاً، بدأ «بو ناصر» مُراكمة ما تُوهّم أنها قوّة ناعمة سعودية، مُغرياً أميره بأن عملية «تجويد الحياة» في المملكة قد انطلقت على يديه، وأن الطريق إلى «التحوّل الوطني» الموعود إنّما سيشقّها هو بعصا الكرنفالات. «فيا رياض»، «بوليفارد رياض سيتي»، «رياض سفاري»، «العاذرية»، «أوايسس الرياض»... هي بعضُ من «المعابد» التي أشرف آل الشيخ على تشييدها، ليَدخل فيها أتباع «طريقته» أفواجاً، ويبدأ موسم «إسهال» في استهلاك الترفيه لا يزال قائماً إلى اليوم، وسط علامات هذيان جماعي، جلّى بعضاً منها مهرجان «ميدل بيست»، حيث عبقت سماء عاصمة المملكة برائحة «الماريجوانا»، فيما كان التحرّش الجنسي على الأرض جارياً على قدم وساق.

حفلة جنون عارم استثارت حتى مَن كانوا لا يزالون بالعي السنتهم، لتَعود الحقائق المكنوسة تحت البساط إلى الظهور مُجدّداً، مُذكّرةً ابن سلمان بأن هذه البلاد لا تزال هي السعودية، ولَما تُخلع لاس فيغاس؛ وأنه خارج سحابة «موسم الرياض»، لا تفتأ الكثير من أوجه الحياة كما كانت: عاداتٌ اجتماعية محافظة في العديد من أنحاء المملكة، ورفْضٌ محلّي حتى لِما باتت القوانين المطوّرة تسمح به من مِثل الاختلاط بين الجنسَين؛ وأن «التحوّل» لن يتحقّق لمجرّد أن آل الشيخ أذّن في الناس بالترفيه، فيما مجرّد تصوير فيلم في صحراء محافظة العلا لا يجد «كومبارساً» سعودياً مستعدّاً للقيام بواحدة من الوظائف التي ظلّت تاريخياً حكراً على الوافدين، وفي وقت تكاد فيه شوارع المدينة

قد لا يحتاج المتابع في هذه الشخصية إلى الاستعانة بمناهج علم النفس وميادينه لاستكشاف بواطنها (من الويب)

دولة «بو ناصر»

وجدة «تُصفّر» لقلّة المستثمرين فيها، بفعل «التطبيق القاسي والمتسرّع والمتناقض» لأنظمة الجديدة، وفق ما يقرّ به عتاة مؤيدي النظام السعودي (راجع مثلاً: الحرب على القطاع الخاص لخالد محمد باطرفي، صحيفة مكة الإكترونية). فـ«هل هذا هو المؤشر الذي نودّ أن نرسله» في شأن «نجاح وطني يحفّز المستثمر الأجنبي على المشاركة والإسهام»؟ يتساءل باطرفي، ليأتي الجواب من ابن سلمان على لسان أبيه (خطاب الملك الأخير أمام مجلس الشورى)، بأنه في 2030 سيحصل كذا وكذا، أمّا ماذا يحدث في الرحلة إلى العام الموعود، فلا جواب عن أسئلة «حائرة، مقلقة، ومحبطة»، كما يصفها باطرفي.

وحده آل الشيخ يعبّئ الفراغ بكلام «ملعوص» (لا قيمة له ولا فائدة منه) على «قوْلة» اليمنيين، مغترّاً بما يلقاه من نَفخ من قِبَل «النجوم»، الذين يَبدون في الذلّ - وصِنوه النفاق - سواسية كاسنان المشط، بل ويتسابقون على إظهار هَوْنهم، الذي أبلغوه حتى «صار عندهُمْ طبْعاً»، مثلما يقول الشاعر. والشعر هنا ليس «خرابيط» من النوع الذي يخطّه «بو ناصر»، محاولاً إقناعنا بأنه منتبَي عصره أو هوميروس زمانه أو شكسبير حقبته، بل إن التنطّح بلغ به حديثاً حدود الرواية، حيث يسعى في تقديم نفسه بوصْفه واحداً من العباقرة الذين كانت لهم بصماتهم في تَحوُّل أممهم من طوْر إلى طوْر، كما ثربانتس. على أن النبوغ، يا «معالي المستشار»، لا يمكن أن يُستنبت بالمال، وإن استطاعت غيلان «العُوجا»، بالفعل، الهبوط بالذائقة الفنّية إلى درَك يكون فيه تركي مثلاً، منارتنا التي نُباهي بها الأمم.

«تقول لي والدتي: يا ولدي، إن شئت أن تنجو من النحس،
وأن تكون شاعراً محترم الحسّ،
سبّح لـ(ابن سلمان)، واقرأ آية الكرسي».
(تعويذة شعرية متصرّف بها)

سوريا

«جنودنا لا يزالون عرضة للخطر، وعلينا ان نتعامل مع هذا التهديد على محمل الجدّ»؛ بهذه الكلمات، لخّص «البنتاغون» الأوضاع في مناطق انتشار القوات الأميركية في سوريا والعراق، في وقت بدأت فيه واشنطن تنفيذ رميات على ما قالت إنها مواقع إطلاق صواريخ على قواعدها. والظاهر، من خلال تسارع وتيرة الهجمات واتّساع رقعة استهدافها، ان قوات المقاومة بدأت مرحلة جديدة من عملياتها، تستهدف تكبير فاتورة بقاء الأميركيين في سوريا، بعدما عقد هؤلاء العزم على استئناف نشاطهم العسكري والسياسي هناك

تسارُع وتيرة الهجمات واتّساع رقعتها
حرب استنزاف صامتة ضدّ الأميركيين

تسارع وتيرة الهجمات يرتبط بشكل كبير بتزايد تحركات القوات الأميركية على الأرض (أ ف ب)

دمشق ـ **علاء حلبي**

ارتفع أخيراً عدد الهجمات التي تتعرّض لها القوات الأميركية ومواقع انتشارها في سوريا والعراق بشكل ملحوظ، في ترجمة فعلية للمفهوم «المقاومة ضدّ الاحتلال الأميركي»، الذي أعلنت دمشق دعمها له في مواقف عديدة، وجدّد التمسّك به الأمين العام لحزب الله، السيّد حسن نصرالله، في خطابه الأخير بمناسبة استشهاد القائدَين قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس. وعلى مدار الأسبوعين الماضيَين، شهدت مواقع انتشار القوات الأميركية عمليات متواترة، حيث تمّ استهداف قواعد عدّة ـ بقذائف صاروخية وطائرات مسيّرة ـ، بينها «كونيكو» و«العمر» و«التنف» التي تشكّل حاضنة لفصائل «جهادية» على رأسها تنظيم «داعش»، الذي تتّهم دمشق واشنطن، بدعمه لشنّ هجمات على مواقع الجيش السوري في البادية. ويشي الامتداد الكبير والتباعد الجغرافي للمواقع المستهدَفة، بمدى انتشار قوات المقاومة، التي تنفّذ عملياتها بشكل خاطف لتجنّب الانزلاق إلى مواجهة مباشرة تكون فيها الغلبة للجانب الأميركي الفائق التسليح.

وخلال الشهرَين الماضيَين، كثّفت الولايات المتحدة عمليات تدريبها للفصائل التي تدعمها، فنفّذت مناورات مشتركة مع القوات الكردية، وأخرى مع الفصائل التي تحتضنها في منطقة التنف، كما استقدمت معدّات دفاعية بهدف تحصين مواقعها، خصوصاً بعد أن تمكّنت خمس طائرات مسيّرة من اختراق تحصيناتها في العشرين من تشرين الثاني الماضي. وتتمركز القوات الأميركية في 24 نقطة، بالإضافة إلى نحو 10 نقاط أخرى غير رائمة للمراقبة، في وقت لا تتوافر فيه إحصاءات دقيقة حول عدد الجنود

> كانت واشنطن تنفي باستمرار تعرّض قواعدها للاستهداف لكنها بدأت أخيراً تقصف مواقع إطلاق صواريخ

الأميركيين الموجودين في سوريا، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنه يُراوح بين 500 و3 آلاف جندي، وهو رقم غير ثابت، يرتبط تُغيّره بالعمليات الأميركية، وخطط الانتشار والتحصين، بالإضافة إلى الانتقال الدائم بين سوريا والعراق. الهجمات المستمرّة التي تتعرّض لها القواعد الأميركية، التي يقع عدد منها في مناطق بعيدة عن السكان، يجعل عمليات رصدها بدقّة أمراً غير ممكن، خصوصاً في ظلّ التكتّم الإعلامي الأميركي، والطوق الأمني والعسكري الذي يحيط بتلك القواعد، في وقت تكشف فيه هجمات أخرى على مواقع قريبة من السكان، أو كبيرة يصل صداها إلى أماكن بعيدة، استمرار الهجمات وتنوّعها. وبينما كانت واشنطن تنفي باستمرار تعرّض مواقعها للاستهداف، وتعيد أصوات الانفجارات التي تُسمع في محيطها إلى «تدريبات عسكرية»، بدأت خلال اليومين الماضيين تنفيذ رميات صاروخية، ذكر «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة أنها استهدفت مواقع إطلاق صواريخ. ويترافق تصاعد هجمات المقاومة مع تزايد تحرّكات القوات الأميركية على الأرض، وعودة النشاط السياسي الأميركي إلى الساحة السورية، بعد فترة من الجمود والضبابية، وهو ما وازته أيضاً عودة نشاط تنظيم «داعش»، الذي تتّخذه واشنطن غطاءً لاستمرار وجودها في سوريا.

وخلال الشهرَين الماضيَين، أعادت الولايات المتحدة تنشيط دورياتها في مناطق كانت قد انسحبت منها، وتمركزت فيها قوات روسية، بينها مناطق على تماس مع مواقع انتشار الفصائل المدعومة من تركيا. كما قدّمت الوعود لـ«قسد» ببقاء قوّاتها في هذا البلد واستمرار دعمها لـ«الإدارة الذاتية»، في وقت عملت فيه على إفشال الجهود الروسية التي كانت تهدف إلى وضع «قسد» على طاولة الحوار مع دمشق، لإنهاء أزمة المناطق التي يسيطر عليها الأكراد. وتستهدف الولايات المتحدة، من وراء ذلك، ضمان بقاء حالة «اللااستقرار» في المنطقة، خصوصاً أنها رفضت تمرير قانون كانت تنتظره «قسد» يهدف إلى تمكينها اقتصادياً، ليبقى مصير الأخيرة بيد واشنطن والدعم الذي تقدّمه لها، وآخر وجوهه تخصيص القسم الأكبر من مبلغ الـ177 مليون دولار المُعلَن عنه أخيراً لـ«الإدارة الذاتية»، فيما يذهب ما تبقّى لفصائل التنف. الملاحَظ في الهجمات التي تشنّها قوات المقاومة، بالإضافة إلى المنطقة الجغرافية الواسعة التي باتت تغطّيها، تركيزها بشكل أساسي على التواتر، الأمر الذي يهدف إلى ضمان حالة عدم الاستقرار من جهة، وزيادة الضغوط على القوات الأميركية لجعل فاتورة بقائها في سوريا كبيرة، في ما قد يشكّل عاملاً حاسماً في دفعها إلى الانسحاب ولو بعد حين. وممّا يعزّز ذلك الاحتمال هو النجاح في تنفيذ عدد كبير من الهجمات على الرغم من رفع الأميركيين من وتيرة عملياتهم العسكرية والأمنية في محيط مواقع انتشارهم، واستقدامهم تعزيزات وأسلحة دفاعية نوعية، ما يعني أن المُهاجمين تمكّنوا حتى الآن من تحقيق اختراق كبير للدفاعات الأميركية، التي ستجد نفسها مع استمرار هذه الهجمات، تخوض حرب استنزاف، في وضع مختلف بشكل جذري عن السنوات السابقة التي كانت خلالها واشنطن محصّنة وبعيدة من الاستهداف.

تزامناً مع حلول الذكرى الثانية لاغتيال القائدَين قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس، جدّدت مايات تُعرف بـ«المقاومة الشعبية» استهدافها قواعد الاحتلال الأميركي في سوريا، مُجيرةً الأميركيين على إخلاء قاعدة التنف مؤقّتاً، والانسحاب منها نحو الأردن، تخوّفاً من تعرّضها للاستهداف

إخلاء مؤقّت للتنف: المقاومة تفرض معادلاتها

الحسكة ـ **أيهم مرعي**

تتوالى الوقائع الميدانية المُؤكّدة جدّية مشروع إخراج القوات الأميركية المحتلّة من سوريا، إذ، منذ عشيّة رأس السنة الماضية قبل أسبوع، سُجّلت عمليات استهداف يومية لعدد من القواعد الأميركية في منطقة شرق الفرات. صحيح أن هذا المسار ليس جديداً، إلّا أن التطوّرات الأخيرة تشي بوجود عمل حثيث على رفع وتيرة العمليات المُوجّهة ضدّ الأميركيين، والتي بلغت خلال العام الماضي أكثر من عشر في الحسكة ودير الزور، بينما يُبدو أنها ستتجاوز هذا الرقم خلال أقلّ من شهر من العام الحالي، في حال استمرّت على الوتيرة الجديدة نفسها.

ولم يكتفِ المقاومون باستهداف قاعدتَي «كونيكو» و«الشدادي» الأميركيتَين، عشيّة رأس السنة، بعدّة قذائف «هاون» وأخرى صاروخية، بل أعادوا الكرّة مجدداً، من خلال استهداف أكبر قواعد الأميركيين في حقل العمر النفطي. وكشفت مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أن «قاعدة التحالف الدولي في حقل العمر تعرّضت فجر (أمس) الأربعاء، لاستهداف

> أدرك الأميركيون أن ذكرى اغتيال سليماني لا يمكن أن تمرّ من دون تعرّضهم لمحاولات استهداف

بعدّة قذائف صاروخية، انفجرت في محيط المبنى السكني، ما خلّف خسائر ماديّة واضحة، من دون تسجيل إصابات بالجنود»، لافتةً إلى أن «تزامن القصف مع الذكرى الثانية لاستشهاد القائدَين سليماني والمهندس، يُعدّ جزءاً من الانتقام لاغتيالهما، وتأكيداً على إستمرار مسيرة الثأر لهما».

وتوقّعت المصادر العسكرية السورية أن «تبقى قواعد الاحتلال في دائرة استهداف المقاومين، طالما يصرّ الأميركيون على البقاء في سوريا والعراق، والاحتفاظ بقوات عسكرية في البلدين»، مؤكدة أن «الانسحاب الأميركي الكامل سيكون وحده الثمن المناسب لقاء اغتيال القادة الشهداء، ولا يمكن القبول بأقلّ من ذلك».

وكان واضحاً إدراك الأميركيين أن ذكرى اغتيال سليماني والمهندس، بداية الشهر، لا يمكن أن تمرّ من دون تعرّض قواعدهم وقواتهم لمحاولات الاستهداف. وبناءً على ذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر عسكرية مطلعة، أن القوات الأميركية «قامت بإخلاء قاعدتها في التنف على المثلث الحدودي بين سوريا والعراق والأردن، عشيّة الذكرى الثانية لاغتيال القائدين». ومردّ هذا، بحسب المصادر، هو «ورود معلومات استخبارية للأميركيين، تفيد بإمكانية تعرّض قاعدتهم في التنف لهجمات بالمسيّرة»، فيما سُجّلت حالة من الاستنفار العالي في كلّ القواعد الأميركية الأخرى في سوريا. ويُظهر إخلاء التنف، والذي أكده «المرصد السوري» المعارض، إدراك الأميركيين لمستوى قدرة فصائل المقاومة على فرض معادلات ميدانية جديدة، تُجبر الاحتلال على اتّخاذ قرار بإخلاء قاعدة كبيرة وأساسية، ولو مؤقّتاً.

ونقل المعدّات والجنود إلى داخل الأراضي الأردنية، تجنّباً لأيّ خسائر مادية وبشرية، قد تقع نتيجة استهداف ما. ويعني ذلك أن مزيداً من العمليات المشابهة ستكون له تداعياته المباشرة على حرّية حركة القوات الأميركية، وعلى أمن قواعدها، وبالتالي على وجودها بشكل كامل، وأن النقاش سيتجدّد حول جدوى بقائها في سوريا، خصوصاً إذا ما ارتفعت كلفة هذا البقاء، ولم تتحقّق الأهداف المرجوّة منه.

تعرّضت قاعدة التحالف في حقل العمر لاستهداف بعدة قذائف صاروخية فجر امس (ارشيف)

تقرير

تسرّبٌ من «تحرير الشام» الجولاني يناور... في انتظار الحسم

على رغم محاولة أبو محمد الجولاني ضبْط عملية تسرّب القيادات والعناصر من حوله، ورسْم خطوط للعلاقة المستقبلية بهؤلاء تَمنع الاشتباك معهم، إلّا أن هذه الظاهرة لا تفتأ تُلاحق «هيئة تحرير الشام»، مُشكّلة خطراً حقيقياً عليها، لاسيّما في ظلّ توجّه المنشقّين نحو تنظيم «حراس الدين»، خصْم الهيئة الرئيس. في هذه الأثناء، يلعب الجولاني على حبلَي «الجهاد» والمفاوضات، فيزجّ بخصومه في خطوط التماس، حتى لا يَظهر رافضاً لما يقتضيه الاتفاق الروسي - التركي، ولا قابلاً بتسليم طريق «M4»، مترقّباً، في خضمّ كلّ ذلك، معركة تشير المعطيات إلى اقتراب وقوعها مع الجيش السوري

دمشق ـ **محمود عبد اللطيف**

يتواصل تسرُّب القيادات والعناصر من حول زعيم «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً)، أبو محمد الجولاني. وقد كان من بين أحدث هؤلاء القاضي محمود عدنان عجاج، الذي أعلن مطلع الشهر الماضي انشقاقه بسبب ما سمّاه «الفساد»، وتقتُّل الجولاني لمعارضيه ومحاولته تصفية «الثورة السورية». إلّا أن القاضي، الذي اتّهمته «حكومة الإنقاذ» بالإهمال والتقصير، لم يكن آخر المتسرّبين، إذ لحقه عدد ليس بالقليل من العناصر. وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن ما بين 50 و60 عنصراً انشقّوا بسلاحهم من مناطق يسيطر عليها تنظيم «حرّاس الدين»، الذي بات يشكّل تهديداً حقيقياً لسطوة الجولاني على شمال غرب سوريا - على رغم حالة التهدئة السارية بين الطرفين -، خصوصاً في ظلّ رفْض «حراس الدين» مطلب الهيئة إعادة العناصر المنشقّين وأسلحتهم، علماً أن الأوّل تَشكّل أساساً بعد انشقاق سمير حجازي المعروف بـ«أبو همام الشامي»، والأردني سامي العريدي، عن «النصرة» بسبب فكّ الجولاني ارتباط الجبهة بتنظيم «القاعدة». وكان الجولاني خسر، خلال العام الماضي، كلّاً من أبو يقظان المصري، وأبو البرّاء التونسي، وأبو العبد أشداء، وأبو مالك التلّي، والأخير يدير عمليات تجارية خاصة في مدينة سرمدا، فيما يُعدّ السعوديان عبد الله المحيسني ومصلح العلياني، أهمّ مَن ضيّعتهم «تحرير الشام» عام 2017، على رغم بقاء المحيسني قريباً ولاعباً لدور الوساطة في حال وقوع خلافات بين أيّ من الفصائل والجولاني.

وعلى خلفيّة ظاهرة الانشقاق تلك، أصدرت الهيئة قوانين تُلزم المُنشقّ بمراجعة ما تسمّيه «لجنة المتابعة والإشراف العليا» بهدف «إبراء الذمة»، كما تمنع على الشخصيات القيادية - في حال انشقاقها - تشكيل فصائل أو كيانات «جهادية» مستقلّة ضمن إدلب وبقية المناطق التي تسيطر عليها الهيئة. ويحاول الجولاني، بهذا، إمساك العصا من المنتصف مع المنشقّين عنه؛ فإن كان لا بد من فضّ التحالفات، فعلى الأقلّ يُعمل على تلافي الخصومة التي قد تصل حدّ الاشتباك، على رغم أن الجولاني نفسه لا يتورّع عن خرْق هذه القاعدة إذا ما تطلّبت سياسته التي يتبنّاها منذ ما يزيد عن عام ذلك. عبر سعيه لتقديم نفسه إلى الأميركيين على أنه «قائد سُنّي» يَحكم مجتمعه بقواعد محدّدة ومتوافَق عليها، ويمكن له أن يتحرّك ضدّ «المتطرّفين» عند الحاجة. ومن هنا، يُتّهم الجولاني بتسليم «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، إحداثيات لمواقع يتمركز فيها قادة من «حرّاس الدين» وسواه من التنظيمات المسلّحة، فضلاً عن تسليم الحكومة الروسية معلومات عن موقع أحد مقرّات إقامة مسلم الشيشاني، الذي لم تكن مصادفة بالنسبة إلى الشخصيات «الجهادية»، محاولة تصفيته بعد مدّة قصيرة من الاشتباك بينه وبين

> يحاول الجولاني إمساك العصا من المنتصف مع المنشقّين عنه

الجولاني، والذي أُجبر بسببه على إخلاء النقاط التي كان يسيطر عليها وتنظيمه.

تقول مصادر مطلعة، لـ«الأخبار»، إن «حرّاس الدين» يتحيّن أيّ مناسبة اشتباك مع القوات السورية ليتمكّن من السيطرة على مساحات جديدة داخل إدلب، وهو ما يشكّل تحدّياً دائماً بالنسبة إلى «تحرير الشام». كذلك، لا يزال الجولاني يُعتبر نفسه غير ملزَم بالتوافق الروسي - التركي لفتح الطريق الدولية «M4»، والذي سيوجب إخلاء جسر الشغور من الوجود المسلّح، وهو ما سيخلق لزعيم الهيئة مشكلة مع أحد أهمّ حلفائه وآخر الموثوقين بالنسبة إليه، «الحزب الإسلامي التركستاني» المُشكّل من مقاتلين يتحدّرون من أقلية «الإيغور» الصينية. ولذا، وفي محاولة منه للظهور بصورة القابل بالتوافق التركي - الروسي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على دعم مَن تبقّى له من فصائل وشخصيات «جهادية»، عمد الجولاني إلى الزجّ بفصائل كان مختلفاً معها في نقاط التماس المباشر في جبهات ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الشمالي، بما يوحي بأنه يرفض إخلاء النقاط الواقعة في محيط «M4» في الجزء الرابط منه بين محافظتَي حلب واللاذقية مروراً بمحافظة إدلب.

في خضمّ ذلك، تَصف مصادر ميدانية العمليات الجوّية المشتركة السورية - الروسية، التي شهدتها الأيام الماضية، بـ«المختلفة» عن عمليات التمهيد التي تسبق أيّ عمل عسكري سابق في إدلب، موضحةً أن جوهر هذا الاختلاف يكمن في أن خطوط التماس المباشر لم تَعُد أولوية في قائمة الأهداف التي يُعمل على تدميرها؛ إذ تحوّلت النقاط الخلفية والمستودعات ومقارّ القيادة إلى أولوية في عمليات ربّما تكون تمهيداً جوياً لتقدّم بَرّي قد تبدأه القوات السورية قريباً. وتلفت المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «قرية مصيبين الواقعة في ريف إدلب الشمالي كانت هدفاً لسلسلة من العمليات الجوية التي دمّرت مستودعات أسلحة وذخائر تابعة للنصرة، كما استُهدف فيها مقرّ قيادة للتنظيم قُتل فيه ما لا يقلّ عن 20 عنصراً من مستويات مختلفة في القيادة». كذلك، شكّل الريف الغربي لإدلب ساحة لمجموعة من الضربات الجوية التي دُمّرت فيها مقارّ لفصائل مشكّلة من مقاتلين أوزبك وقوقازيين ينتشرون في سهل الروج ومحيط مدينة جسر الشغور، التي تُعَدّ السيطرة عليها ضرورية بالنسبة إلى دمشق لتأمين طريق «M4». وبحسب المعلومات، فإن خطوط التماس في جبل الزاوية و جبل الأربعين استُهدفت أيضاً بغارات جوية، بالتزامن مع نقل القوات التركية تعزيزات إلى نقاطها فيهما وفي سهل الغاب في ريف حماة الشمالي، وذلك من معبَري خربة الجوز وكفر لوسين، ما يُشير إلى وجود نوايا تركية لعرقلة العمليات السورية، إن انطلقت بمستواها البرّي.

يُتهم الجولاني بتسليم التحالف الأميركي إحداثيات لمواقع يتمركز فيها قادة من «حرّاس الدين» (أ ف ب)

الأردن

قدّم مجلس النواب الأردني مادّة ثمينة للبرامج الساخرة. بعدما دخل مشرّعوه في عراك بالأيدي أثناء إحدى جلسات مناقشة التعديلات الدستورية. عراكٌ تسبّب بإرجاء التصويت على ما أُريد له أن يبدو سبب الخلاف. وهو إضافة كلمة «أردنيات» الى إحدى مواد الدستور، ليلتئم المجلس في وقت لاحق، ويصوّت على إضافة التعديل المذكور، في مشهد سوريالي أزاح الانتباه عن تعديلات أخرى، محورها الملك نفسه، الذي سيقتنص بموجبها صلاحيات جديدة تقوّض الشكل الدستوري للحُكم في البلاد

عبدالله يمهّد للملَكية الخامسة
الدولة لي

عمّان ـ الأخبار

منذ أشهر، شكّل الملك عبدالله الثاني «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق، سمير الرفاعي. وقد لاقت هذه اللجنة انتقادات واسعة، سواءً لشخص رئيسها («أوّل رئيس وزراء أسقطه الشارع في موجة «الربيع العربي»»، أو لأعضائها الذين كان عددهم 92 قبل استقالة اثنين، وصولاً إلى المغزى منها، وهو تقديم مقترحات لقانوني الأحزاب والانتخابات، تمهيداً لتحقيق أمنية عبدالله في تشكيل حكومة برلمانية، وهو الأمر الذي قال الرفاعي إنه لن يتحقّق قبل عقد من الزمن. وعلى إثر ذلك، تقدّمت اللجنة بتعديلات تمسّ 22 مادّة من الدستور، في وقت أكّدت فيه جميع الأطراف ذات النفوذ عدم تدخّلها في عملها، سواءً عبر الملك الذي هو مرجعيّتها، أو حتى عبر دائرة المخابرات التي تعهّد رئيسها، اللواء أحمد حسني حاتوقاي، في لقاء علني مع رؤساء تحرير صحف محلّية ومواقع إعلامية، بـ«حماية مُخرجات اللجنة الملكية، وتهيئة الأجواء المناسبة والأرضية الصلبة للتدرّج في تطبيقها».

لكن، وبما أن فرصة تعديل الدستور لا تأتي دائماً، أعلن رئيس الوزراء، بشر الخصاونة، أن حكومته ستقترح تعديلات إضافية محدودة، لاستكمال التحديث السياسي، وستُحيل مشاريع القوانين المتعلّقة بمخرجات اللجنة والتعديلات الدستورية إلى مجلس النواب، بصفة الاستعجال. وبالفعل، هذا ما حدث، إلّا أن التعديلات المحدودة تلك، تبيّن أنّها متعلّقة ببند حسّاس يختصّ بالإشارة إلى «الأردنيات» صراحة في الدستور، إضافة إلى توسيع صلاحيات الملك، بشكل يسحب بساط الولاية العامّة من الحكومة، وهو الأمر الذي بدأ بتعديلات عامَي 2014 و2016، التي منحت الملك منفرداً (من دون تنسيب من رئاسة الوزراء) الحقّ في تعيين رئيس وأعضاء مجلس الأعيان، وقائد الجيش، ومدير المخابرات، ورئيس المجلس القضائي، ورئيس المحكمة الدستورية وأعضائها.

هذه المرّة، اقترحت الحكومة تشكيل مجلس للأمن الوطني والسياسة الخارجية برئاسة الملك، إضافة إلى إعطاء الأخير «من دون تنسيب من مجلس الوزراء» صلاحيات بتعيين قاضي القضاة، ورئيس المجلس القضائي الشرعي، والمفتي العام، ورئيس الديوان الملكي، ومستشاري الملك، ما يعني أن الدولة ستكون «دولة الملك» بالكامل، من دون رقابة من الشعب، الذي هو مصدر السلطات، وفق الدستور. أمّا اللافت، فقد كان تعليق رئيس اللجنة القانونية النيابية، المحامي عبد المنعم العودات، بأن التعديلات المُشار إليها «تأتي لإبعاد المؤسّسات الدينية والعسكرية عن التجاذبات السياسية أو الحزبية». وها هنا مربطُ الفرس تحديداً، إذ ثمّة تخوّفات لدى مَن يمكن تسميتهم بـ«الدولة العميقة» في الأردن، من انفتاح ديموقراطي حقيقي (سواءً أكان سلبياً أم إيجابياً).

اللحظة لم تنجح في «تخفيض التوتّرات» القائمة، كتلك المرتبطة بعدم التوصّل إلى تفاهم مع إيران، يفضي للعودة إلى التزاماتها والولايات المتحدة بالاتفاق النووي، وافتعلت توتّراً جديداً مع روسيا حول أوكرانيا. وأيّاً كانت دوافع هذا المقاربة لملفّات دولية مهمّة من قبل بايدن وفريقه، فإنّ المؤكد هو أنّها ستحدّ من قدرتها على حشد الموارد والطاقات الضرورية لتحقيق هدفها الأول المعلن.

وكانت كيفية التعامل مع روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، موضع نقاش في الولايات المتحدة ساهم فيه بعض كبار المسؤولين والخبراء، ومنهم جورج كينان، الدبلوماسي السابق والمفكّر، وملهم استراتيجية الاحتواء التي اتّبعت ضد الاتحاد السوفياتي منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، وحتى انهياره في بداية تسعينياته. ومع أنّ أيديولوجية «كراهية الروس» عميقة التجذّر في أذهان قطاع واسع من نخبتها السياسية، فإنّ أوساطاً ذات صدقية في هذه النخبة دعت مبكراً إلى تعاطٍ مختلف مع موسكو، وصل في أحيان عدّة إلى الحضّ على بناء نوع من الشراكة معها. فهذا تيد غالين كاربنتر، كبير الباحثين في الشؤون الأمنية في معهد «كاتو»، يعتبر في مقال على موقع «1945»، بعنوان «لماذا لم تنضم روسيا للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟ لوموا بيل كلينتون»، أنّه «كان من الممكن أن يسهّل صنّاع قرار أميركيون مستنيرون، خلال العقود التي تلت هذا الانهيار، الاندماج الكامل لروسيا سياسياً واقتصادياً في إطار الغرب الديموقراطي. بدلاً من ذلك، انتهجت الولايات المتحدة، منذ عهد بيل كلينتون، سياسة متغطرسة وخرقاء أدّت إلى الحرب الباردة الجديدة مع موسكو التي تؤرّق العالم اليوم». والأنكى بالنسبة لهؤلاء «المستنيرين»، هو أنها تتزامن مع «حرب باردة» أخرى مع الصين.

استفزاز متعمد وخطر

قد يكون السبب الذي يفسّر عدم إعارة معارضة شخصية كجورج كينان في عام 1998 لتوسيع «الناتو» شرقاً، اهتماماً كافياً، هو النظرة التي كانت سائدة لروسيا آنذاك، ومفادها أنّها دولة تعاني من اختلالات بنيوية داخلية قد تفضّي، برأي مفكر كزبيغنيو بريجنسكي مثلاً، في كتابه «رقعة الشطرنج»، إلى تفكّكها. عملية توسيع «الناتو» تمّت على مراحل، فانضمت إليه في عام 1999 تشيكيا والمجر وبولندا، ومن ثم في عام 2004 بلغاريا وإستونيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، وفي عام 2009 ألبانيا وكرواتيا، وفي عام 2017 مونتينيغرو، وفي عام 2020 مقدونيا الشمالية. كينان، الخبير الحقيقي في شؤون روسيا نتيجة لعمله الطويل كدبلوماسي في هذا البلد، والذي استندت إدارة هاري ترومان، في أواخر الأربعينيات، إلى مقاله الموقّع باسم «السيد إكس» في «فورين أفيرز»، لتبلور استراتيجية احتواء الاتحاد السوفياتي، رأى في مقابلة مع توماس فريدمان، قبل سنة من المباشرة بتوسيع «الناتو»، أنّ هذا الأمر «سيؤسّس لحرب باردة جديدة. أعتقد أنّ الروس سيردّون تدريجياً بطريقة عدائية ويصيغون سياسات لمواجهة هذا التطوّر. إنّها خطيئة مأساوية. سيستدير الآباء المؤسّسون في قبورهم نتيجة لها. لقد التزمنا بحماية مجموعة من البلدان، رغم عدم امتلاكنا للموارد ولا للنية للقيام بذلك بشكل جدي. توسيع الناتو ناجم أصلاً عن قرار من مجلس شيوخ لا يفقه شيئاً في ميدان السياسة الخارجية».

كثيراً ما تُصوَّر سياسات واشنطن الخارجية، على أنها تستند إلى تحليلات عقلانية باردة تغلّب حسابات الربح والخسارة، ويتمّ إغفال دور الاعتبارات السياسية الداخلية والمزايدات بين الحزبين الرئيسيين في التأثير فيها ودفعها في وجهة معيّنة، لا تتطابق مع العقلانية المفترضة. العداء الهستيري لروسيا في السياق الدولي الحالي، وكذلك لإيران، ومفاعيلهما على السياسة الخارجية الأميركية، يندرجان في هذا الإطار. ومن نافل القول إنّ الرد الروسي، «التدريجي» كما قال كينان، والذي يتحيّن الفرص لرفع مستوى حدّته، يتجلّى راهناً في التلويح بعملية عسكرية واسعة في أوكرانيا، وتقديم مقترحات لمعاهدتين مع الولايات المتحدة من جهة، ومع «الناتو» من جهة أخرى، تتضمّنان إعادة نظر في الوقائع الجيوسياسية والعسكرية التي استجدّت في أوروبا بعد نهاية الثنائية القطبية.

تخبّط في واشنطن

يتّضح ممّا سبق، أنّ الإجماع بين النُخب الأميركية المعنية بالسياسة الخارجية على أولوية مواجهة الصين، لا يُترجَم توافقاً على السياسات الكفيلة بذلك. وبينما يعتقد البعض أنّ واشنطن لا تستطيع التخفّف من التزاماتها تجاه حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط للتركيز حصراً على المعركة مع بكين، يجزم بعضهم الآخر أنّ مقتضيات هذه المعركة تفرض انسحاباً أميركياً من أكثر من منطقة، ستترتّب عليه تداعيات كبيرة بالنسبة للحلفاء، لأنّها لا تملك سوى هذا الخيار. مينكسين بي، أستاذ السياسات الحكومية في كلية كليرمونت ماك كينا، لخّص وجهة نظر المجموعة الثانية في مقال على موقع «بروجيكت سينديكايت»، بعنوان «المفاعيل الأمنية للتركيز الأميركي على الصين»، عندما أشار إلى أنّ «أفعال روسيا وإيران مؤخّراً تظهر بوضوح معضلة أميركا الاستراتيجية. فمن أجل تعظيم قدرتها على الانتصار في حربها الباردة مع الصين، على الولايات المتحدة المحافظة على انضباطها الاستراتيجي، والانسحاب من النزاعات الثانوية التي قد تحرف تركيزها ومواردها عن المجابهة الرئيسية. انسحاب بايدن المفاجئ والمريع من نواح عديدة من أفغانستان في عام 2021، يعكس تصميم إدارته على المضي في هذا الاتجاه... بالإجمال، فإنّ تركيز الولايات المتحدة على الصين سيفقدها بالضرورة قدراً كبيراً من نفوذها الجيوسياسي». يسعى الباحث ذو الأصول الصينية والمناهض لحكومة بلاده، إلى تشجيع الإدارة على عدم الإذعان لضغوط الجهات التي تريد حملها على تعديل «اجندتها الأصلية المعلنة». غير أنّ تلك الجهات ستكثّف من ضغوطها عليها مع إدراكها لضعفها على المستوى الداخلي وللقوة المتصاعدة لمنافسيها الجمهوريين، وهما عاملان قد يحدّان من قدرتها على مقاومتها. التخبّط في سياستها الخارجية يعود جزئياً إلى هذه التجاذبات المتنامية.

من نافل القول إنّ الرد الروسي «التدريجي» يتجلّى راهناً في التلويح بعملية عسكرية في أوكرانيا (أ ف ب)

مقالة

نبوءة جورج كينان: توسيع «الناتو» شرقاً خطيئة مأساوية

وليد شرارة

من المشروع التساؤل، عند مراجعة السياسة الخارجية لإدارة جو بايدن، ما إذا كان التصدّي لصعود الصين هو أولويتها الفعلية. خطابها حيال هذا البلد وما يمثّله من تهديد لـ«الريادة» الأميركية، لا يقلّ حدّة عن ذلك الذي اعتمدته إدارة دونالد ترامب حيالها. غير أنّ الأخيرة، ورغم الحرب التجارية التي شنّتها عليها، وضعت «الضغوط القصوى» ضدّ إيران في رأس جدول أعمالها، وكان بعض أقطابها يسعون لصدام عسكري مباشر معها. المواقف والقرارات الصادرة عن الرئيس الأميركي الحالي وفريقه، أعطت الانطباع بأنّنا نشهد نقلة نوعية في المواجهة مع بكين، وأن الإدارة الجديدة بصدد القيام بجميع الخطوات اللازمة للتفرّغ لهذه المهمّة البالغة الصعوبة، والشاملة للمجالات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. لكن ما اتّضح في الواقع، هو أنّها حتى

مشاجرة حول إحدى التعديلات الدستورية شهدتها جلسة البرلمان الأردني في 28 كانون الأول 2021 (أ ف ب)

دور خارجي

بعد جلسة العراك الشهيرة، طُرح التعديل المتعلّق بإضافة كلمة الأردنيات خلف كلمة الأردنيين، في مطلع الفصل الثاني من الدستور، ليوافق مجلس النواب عليه بأغلبية 96 نائباً، بعدما اعتُبر ذلك لسنوات من المحرّمات لاتّصاله حُكماً بموضوع منح الجنسية للأردنيات المتزوّجات من أجانب - وخصوصاً الفلسطينيين لاعتبارات ديموغرافية حسّاسة -، عدا اعتباره من قِبَل البعض «تقويضاً للشريعة ومساساً بقوامة الرجل». على أن هذا التطوّر، الذي تمّ احتسابه لمصلحة الحركة النسوية والخطّ الليبرالي، لا يعدو كونه نوعاً من المجاملة؛ إذ إن الفصل السابع من الدستور، المتّصل بالأحوال الشخصية، ينصّ بوضوح على مرجعيّة قوانين المحاكم الشرعية. أمّا قانون الجنسية، وهو الأعقد، فيتّصل بالفصل الثاني من الدستور، والذي يحدّد في المادّة الخامسة اختصاص القانون بمنْح الجنسيات، فيما لا تزال المادة السادسة خالية من ذِكر كلمة «الجنس» في مجال تحقيق المساواة. يُضاف إلى ما تقدّم أن الضغوط الخارجية تلعب دورها في اتّجاه تلبية المطالب النَّسَوية، خصوصاً في ما يتعلّق بتجنيس أكبر عدد من أبناء الأردنيات، الأمر الذي يثير مخاوف من دور السفارة الأميركية، خصوصاً خلال فترة عمل السفيرة اليس ويلز.

> ما يمكن تأكيده أن عبدالله حصد ما يريده من خلال «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»

صراع أجنحة

ليست فكرة تشكيل «مجلس أمن وطني» جديدة؛ إذ لطالما كانت هناك مساعٍ لتشكيله بعد احتلال العراق، علماً أن فكرته تتمحور حول إنشاء هيئة تُشابه نظيرتها الأميركية، تَجمع الأطراف الحسّاسة والتنفيذية في الدولة، للتصرّف في الأوقات الحرجة، ولتقوم مقام المرجعية الاستشارية والتقييمية لإدارة الدولة. انطلق الجدل، ابتداءً، حول اسم المجلس، ما بين «وطني» أو «قومي» لتبيان مساحة عمله، ثمّ تمّ التوافق على تسميته بـ«الوطني» (أي يهتمّ بالشأن الداخلي، والسياسة الخارجية التي يديرها عبدالله بشكل تامّ)، على أن يضمّ رئيس الوزراء، ووزيري الداخلية والخارجية، وقائد الجيش، ومدير المخابرات، وعضوين آخرين يُعيّنهما الملك أيضاً. وبالطبع، كان اقتراح الحكومة تولّي الملك لرئاسة المجلس، إلّا أن التصويت بالأغلبية (87%) جاء على رفض ذلك، على اعتبار أنه قد يسبّب «إخلالاً بمبدأ السلطة والمسؤولية» في النظام المَلَكي، وصلاحيات الملك الذي يرأس السلطة التنفيذية ويتولّاها من خلال وزرائه.

وبالتزامن مع هذا الجدل، خرج عبدالله ليغمز من قناة معارضيه في «الدولة العميقة»، والذين وصفهم بـ«أطراف تريد لمسيرة الإصلاح أن تفشل». إلّا أن خطابه بدا مربكاً، بالنظر إلى أن الحكومة هي حكومته، واللجنة الملكية هي لجنته أيضاً، فيما قام أخيراً بتحجيم دائرة المخابرات، في إطار صراع أجنحة الحُكم، التي تتّفق على استمرار قيادة عبدالله، وتختلف على شكل الإصلاح، لاعتبارات متّصلة بولاءاتها الإقليمية (ما بين تبايُن السعودية والإمارات تحديداً)، فضلاً عن توازنات العلاقة مع الإدارة الأميركية، والدور المنتظر من الأردن إن قامت حرب بين إيران وإسرائيل. ما يمكن تأكيده أن عبدالله حصد ما يريده من خلال اللجنة الملَكية، لكن ذلك لم يخلُ من تأثيرات سلبية على صورته التي اهتزّت قبل عام بعد «حادثة الفتنة»، عدا «تسريبات باندورا» التي سحبت حتماً من رصيده الشعبي، في وقت يمرّ فيه الأردن بظروف اقتصادية سيّئة وأزمة مياه وهوية، وأيضاً أزمة حُكم يسعى عبدالله لحلّها، قبل إرساء الملَكية الخامسة وتتويج ابنه رسمياً.

> أعطت المواقف الصادرة عن بايدن وفريقه الانطباع بأنّنا نشهد نقلة نوعية في المواجهة مع بكين

العالم

إضاءة

توني بلير «فارساً» مُطوّباً بريطانيا تُكرّم مُجرم حربها

لندن ـ سعيد محمد

على رغم ردّة الفعل السلبية من جهات مختلفة في بريطانيا، على منْح توني بلير أعلى أوسمة المملكة المتّحدة وتطويبه فارساً ضمن قائمة التشريفات الملَكية للعام الجديد، فإن الأمر ليس مدعاةً للاستغراب. فهذا الرجل الذي تولّى أعلى منصب تنفيذي في السلطة البريطانية، رئيساً للوزراء لعقد كامل (1997 – 2007)، أدّى للدولة العميقة في الإمبراطورية المتقاعدة وللسيّد الأميركي سلسلة خدمات ثمينة باسم اليسار والطبقة العاملة – بوصفه رئيساً لـ«حزب العمل» ـ، لم يكن ليُقدِم عليها أعتى سياسيّي اليمين المتطرّف. إرث بلير السياسي ارتبط دائماً بالحرب الأميركية على العراق في عام 2003، والدور البريطاني فيها. وكان أكثر من مليون عراقي قضوا نحبهم نتيجة العدوان الذي شنّته الولايات المتحدة بمشاركة بريطانية، كما نظام الاحتلال الذي أعقب إسقاط الدولة العراقية وحلّ الجيش العراقي، وأدّى إلى تدمير البنية الاجتماعية والتحتية للبلاد بالكامل، وتسليم مواردها لمجموعة من اللصوص. وقد استغلّت المخابرات الأميركية أجواء الفوضى وعدم الاستقرار وقتها لإطلاق حرب أهلية بين العراقيين، على أسس طائفية وعرقية - بمشاركة سعودية بارزة ـ، ومكّنت «البارزانيين» من تقرير شيلكوت)، عن مدى تلاعب بلير شخصياً بالأدلّة - أو حتى تلفيقها ـ، وتشويه الوقائع في محاولة يائسة لتبرير الحرب، ودعْم رفيقه الإيديولوجي، جورج دبليو بوش. وحتى بعد صدور نتائج التقرير، فإن بلير لم يعرب قطّ عن أسفه لإهدار أرواح ملايين الضحايا، بل وتتوفّر أدلة متواترة على أنه كان يتآمر لتوسيع نطاق الصراع العسكري ليشمل إيران، لو كان ذلك ممكناً من الناحية السياسية. وهو يكسب رزقه الآن من تقديم استشارات – بملايين الجنيهات – لعدد من الحكّام الفاسدين في العالم، ولا سيّما السلالات الحاكمة في أبو ظبي والرياض. ويصف مؤرّخون سياسة بلير الخارجية، طوال عقد قضاه في السلطة، بالإذعان التامّ لرغبات السيّد الأميركي، وقد أخذت تلك السياسة الحكومة البريطانية إلى فرض قيود على الحرّيات المدنية، لمنع أيّ معارضة للحروب الإمبريالية، ودفعت بشكل مؤسّس في اتجاه الإسلاموفوبيا (كراهية الإسلام)، فيما نفّذت الأجهزة البريطانية في العراق أعمال نهب وقتل واغتصاب وتعذيب يندى لها جبين الإنسانية.

وفي الحقيقة، فإن العدوان على العراق كان جزءاً من صورة أكبر لإرث بلير السياسي، كمجرم حرب دولي في ثوب رجل الدولة. وفي خطابه الشهير في شيكاغو في عام 1999، شدّد بلير على التزامه بمبدأ «التدخل الإنساني»، وأن الغرب وحده هو الذي يستطيع إنقاذ المجتمعات «المتخلّفة» من نفسها، ساعياً من دون كلل إلى إضفاء الشرعية على التدخّل العسكري الأميركي في بلدان أخرى، بمبرّرات لا سبيل إلى التحقّق منها، وعلى نحو استباقي. وبعد الهجمات المشبوهة التي وقعت في 11 أيلول 2001 ضدّ أهداف أميركية، تُرجم ذلك إلى التزام عملي بما سُمي بـ«الحرب على الإرهاب»، ومشاركة فاعلة في غزو أفغانستان وما تلاها من احتلال استمرّ لعقدين وأدى إلى خسائر إنسانية فادحة وتدمير ممنهج للبلاد التي لن تتعافى في أيّ وقت قريب.

بريطانياً، أدّت سياسات بلير اليمينيّة المتطرّفة إلى تآكُل ثقة البريطانيّين بالعملية السياسية، وكشفت مجدّداً عن خواء الديموقراطية المزعومة في الغرب، وذلك بعدما توحّد سياسيّو «حزب العمال» - المفترض أنه يمثّل اليسار ومصالح الطبقات العاملة - مع نظرائهم في حزب المحافظين المعارض حينها، وراء الحروب الإمبريالية، وضدّ رغبات الأغلبية الشعبية من البريطانيين. وبينما تسلّم بلير قيادة «العمال» في عام 1994، مع تأييد جارف في استطلاعات الرأي لمواجهة السياسات النيوليبرالية المؤذية التي فرضتها حكومات المحافظين اليمينيّة منذ نهاية السبعينيات، فإن سلوكه في المسائل الداخلية، كما في السياسة الخارجية، دمّر ثقة الطبقة العاملة في حزبها، وتسبّب بفشل متكرّر لممثّلي الحزب في العودة إلى السلطة، منذ سقوط آخر حكومة «عمّالية» في عام 2010، وهو أمر يبدو أنه سيستمرّ في العقد الحالي، بالنظر إلى سيطرة أتباع بلير على المناصب القيادية في هيكل «العمال» وكتلته البرلمانية.

ويُذكر البريطانيون لبلير أنه قاد حملته الانتخابية بجعجعة حول «التعليم والتعليم والتعليم»، ثمّ ما لبث أن أعلن عن إلغاء التعليم الجامعي المجاني، وفرْض الرسوم الدراسية على التلاميذ البريطانيين خلال السنة الأولى له في «10 داونينغ ستريت» (مقرّ رئاسة الوزراء في وسط لندن). وقد تمسّك، أثناء ولايته، بتنفيذ حزمة من الإجراءات المالية النيوليبرالية بشأن الإنفاق الحكومي ومُلكيّة القطاع العام، على نحو لم تجرؤ عليه حتى حكومة مارغريت تاتشر – عرّابة النيوليبرالية ـ، فبقيت الإنتاجية منخفضة - أقلّه مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ـ، واستمرّت عمليات الخصخصة، وتمّ تحرير القطاع المالي بشكل خطير فتح الباب على المزيد من تبييض الأموال، وكُبّلت النقابات العمّالية بقوانين صارمة معادية لمصالح العمّال، فيما اتّسع نطاق الفقر وجوع الأطفال، وتكرّس التفاوت الاجتماعي بين الطبقات. ولا عجب في أن تاتشر قالت ذات مرّة إنها تُعتبر «حزب العمال» الجديد – أي بقيادة بلير - أعظم إنجاز شخصيّ لها.

ولذلك، فإن تكريم بلير من قِبَل ملكة بريطانيا يأتي في سياق طبيعي، كمكافأة على ولائه الوثيق وخدمته للدولة البريطانية العميقة ومصالح نخبتها الحاكمة، المنخرطة إلى أذُنيها في دعم الإمبريالية الأميركية. لكنه أيضاً، صفعة احتقار للشعب البريطاني وأسر جنوده الذين أرسلهم بلير إلى حتفهم في حروب عدوانية، وإهانة لكلّ شعوب الجنوب، ولا سيما تلك التي دفعت أثماناً باهظة من أرواح أبنائها على يد الجنود البريطانيين في العراق وأفغانستان وكوسوفو وسيراليون. إليزابيث الثانية: الدّماء تقطر من يديك، وفرسانك قتَلة ومجرمو حرب.

يأتي تكريم بلير كمكافأة على ولائه الوثيق وخدمته للدولة البريطانية العميقة ومصالح نخبتها الحاكمة (أ ف ب)

وفيات

سبحان الحيّ الباقي
بعميق الحزن والأسى ننعى إليكم فقيدتنا الغالية
المرحومة
عايدة معروف سلمان
زوجها: عصام نعمان (الوزير السابق)
بناتها: هلا زوجة سامر عنداري، في المهجر
ديمة،
ليلى زوجة دميان لوران، في المهجر
أشقاء زوجها وشقيقاته:
منيف زوجته عايدة رسامني
وجدي زوجته نجوى رافع
زياد زوجته هاذر كارترايت، في المهجر
المرحومة د. نجلا
المرحوم عفيف
المرحومة نهلة
أشقاؤها: عبدالله سلمان وعائلته، في المهجر
د. صلاح سلمان
المرحومة إبتهاج سلمان
يُصلّى على جثمانها الطاهر الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم الخميس الواقع فيه 6 كانون الثاني 2022 في قاعة بلدية عترين الشوف، وتوارى الثرى في مدفن العائلة.
بسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة يتقبّل أهل الفقيدة التعازي شاكرين على الأرقام الآتية:
د. عصام نعمان: 865150 -03
ديمة نعمان: 132757 -76
د. وجدي نعمان: 288676 -03
د. صلاح سلمان: 305736 -70
الراضون بقضاء الله وقدره
آل نعمان، آل حسن، آل سلمان، آل صعب، آل مشرفية، آل الحلبي، آل رافع، آل رسامني
إنّا لله وإنّا إليه راجعون

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لصيانة وتصليك كابلات التوتر العالي المطمورة، موضوع استدراج العروض رقم ت4/4760 تاريخ 2021/9/23، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/1/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2021/2/27
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1

إعلان

صادر عن قائمقام زغرتا بالتكليف بتاريخ 2022/1/4 صدر عن قائمقام زغرتا بالتكليف قرار واحد/ 2022 القاضي بمنح ترخيص بالإنشاء والإستثمار لمؤسسة مستودع لحفظ الكرتون مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة في العقار رقم 1133 من منطقة علما العقارية قضاء زغرتا لصاحبها أحمد محمد عبد الرحمن ملك المستدعي.

إعلان

بتاريخ 2021/12/28 وبناء للطلب تقرر شطب قيد التاجر احمد ابراهيم غدار من قيود السجل التجاري في صيدا وهو مسجل برقم 5002998/عام تحت الاسم التجاري /AGH FOR COMMERCE/ ومركزها في الغازية العقار رقم /12/ القسم /5/ ملك ابراهيم غدار ورقمه المالي /2506044/.
ولكل ذي مصلحة الإعتراض ضمن مهلة عشرة أيام
أمين السجل التجاري في الجنوب
منى أحمد شبو

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: موسى الصدر وسما سموري كل من: رضا زرقط وسلوى وانيسة وزهرة وعلي محمود مروة، المجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/103 تاريخ 2021/11/18 المقامة من علي سامي خشمان والذي قضى باعتبار العقارين /14/ و/15/ من منطقة الزرارية العقارية غير قابلين للقسمة العينية وطرحهم للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: نعيم عساف مطانيوس حرب والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/110 تاريخ 2021/11/25 المقامة من انطونيو انطوان خليل والذي قضى باعتبار العقارين /1135/ و/1205/ من منطقة بنواتي العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: علي خشمان وكيل قانوني لاستلام الانذار ومربوطاته علماً أن التبليغ يتم قانونياً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان، تضاف اليها مهلة المسافة ليصار بعدها الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مرجعيون في 2022/1/5
رئيس القلم
محمد حرب

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ مرجعيون يبلغ الى المنفذ عليه ذيب ابراهيم رزق من بلدة القليعة والمجهول محل الاقامة حالياً.
تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2021/12 انذاراً اجرائياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ دوري يوسف رزق ناتجاً عن طلب تنفيذ إقرارات بيع عقاري لأسهم في العقار رقم 2451 من منطقة القليعة العقارية.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور أمامها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومربوطاته علماً أن التبليغ يتم قانونياً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان، تضاف اليها مهلة المسافة ليصار بعدها الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مرجعيون في 2022/1/5
رئيس القلم
محمد حرب

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ مرجعيون يبلغ الى المنفذ عليه ذيب ابراهيم رزق من بلدة القليعة والمجهول محل الاقامة حالياً.
تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2021/13 انذاراً اجرائياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ فارس يوسف رزق ناتجاً عن طلب تنفيذ إقرارات بيع عقاري لأسهم في العقار رقم 2448 من منطقة القليعة العقارية.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور أمامها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومربوطاته علماً أن التبليغ يتم قانونياً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان، تضاف اليها مهلة المسافة ليصار بعدها الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مرجعيون في 2022/1/5
رئيس القلم
محمد حرب

بلاغ رقم: 2/13

تعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل إعتباراً من 2022/1/18 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر كانون الاول 2021
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2022/02/15 لتسديدها.
وتُذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2022/02/16.
2 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2022/03/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الإشتراك اعتباراً من 2022/04/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2022/07/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: 1 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر تشرين الثاني عام 2021 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2022/01/18.
ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 - مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 12,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 22 كانون الأول 2021
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات
السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 3

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المدعى عليهما موريس ولويس يوسف نمور والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2022/1781 المقامة من: ورثة جهاد عفيف البساط بموضوع الزام بالتسجيل على العقار رقم 437 عبرا. والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ مرجعيون يبلغ الى المنفذ عليه ذيب ابراهيم رزق من بلدة القليعة والمجهول محل الاقامة حالياً.
تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2021/13 انذاراً اجرائياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ فارس يوسف رزق ناتجاً عن طلب تنفيذ إقرارات بيع عقاري لأسهم في العقار رقم 2448 من منطقة القليعة العقارية.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور أمامها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومربوطاته علماً أن التبليغ يتم قانونياً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان، تضاف اليها مهلة المسافة ليصار بعدها الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مرجعيون في 2022/1/5
رئيس القلم
محمد حرب

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: علي وحسن رفيق كجك والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/88 تاريخ 2021/10/21 المقامة من محمد نصير عيسى والذي قضى باعتبار العقار /222/ من منطقة الزرارية العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: العبد محمود علي فخري وخديجه علي طالب والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/87 تاريخ 2021/10/21 المقامة من علي خشمان والذي قضى باعتبار العقار /13/ من منطقة الزرارية العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: زينب حسن جلد ومحمد وعلي وابراهيم وهاشمية وكاظمية مصطفى هاشم، المجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاوراق رقم 2021/1605 والمقامة من علي مرتضى مروة، بموضوع ازالة شيوع على العقار رقم 848 من منطقة الزرارية العقارية، واتخاذ محل اقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: علي وحسن رفيق كجك والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/88 تاريخ 2021/10/21 المقامة من محمد نصير عيسى والذي قضى باعتبار العقار /222/ من منطقة الزرارية العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم: العبد محمود علي فخري وخديجه علي طالب والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/87 تاريخ 2021/10/21 المقامة من علي خشمان والذي قضى باعتبار العقار /13/ من منطقة الزرارية العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

فنون مشهدية

«ستّ الدنيا»: ما هكذا يكون المسرح يا زياد!

زياد عيتاني في العرض (عصام عبد الله)

خليل الحاج علي

كنا نتوقّع أن تكون مسرحية زياد عيتاني «ست الدنيا» مدفوعةً بمخاوف داخلية، عاشها الفنان في المرحلة الأخيرة من حياته. لكنها أتت استجابةً لتحوّل سياسي واقتصادي أوسع نطاقاً. مونودراما «ست الدنيا» (تمثيل: زياد عيتاني ـ كتابة: خالد صبيح، زياد عيتاني وهشام جابر ــ إخراج: هشام جابر)، عادت بنا إلى بيروت، وإلى ما شهدته من تغييرات سياسية، وديموغرافية، وسوسيولوجية. المدينة التي كانت مليئة بصخب الشوارع، وحكايا المقاهي، وماسي الحروب وصراعاتها ومحاورها، نلمس وجهها الآخر من خلال سرديات الستّ «أميرة» التي تقصّ علينا حكاية بيروت... حكاية «ستّ الدنيا». تفعل ذلك بشكل ينتقد هياكل الثروة، والسلطة الأبوية، والمنظومة السياسية، والمجتمع المتشرب للعادات الرجعيّة، والنظم البطريركية السائدة، من جهة، ويرسّخ تجربة التمرّد والحب للمرأة من جهة أخرى. المسرحية، أشبه ببيوغرافيا للمدينة، بكل تناقضاتها، وازدواجيتها، وتاريخها المشتّت. عالم صغير مقتبس عن قصة حقيقية، لسيدة بيروتية تدعى «سلوى»، امتهنت الحرية بأوجهٍ مختلفة. في هذه المسرحية، الفتاة الصغيرة، عُقد قرانها، من رجل أربعيني، قبل أن تبلغ، وفق أسس مجتمعية ذكورية، تستند إلى مقولات شعبية رجعيّة ترد في النص المسرحي، من قبيل: «رجال بالبيت ولا شهادة عالحيط». كان المجتمع البيروتي، على سبيل المثال لا الحصر، كما مجتمعات أخرى، أشبه بمسلخ للفتيات. في النص أيضاً، تتفاخر الست أميرة، بتهكّم، بقوة أبيها، في «السمسرة». تستذكر أمجاده في قطع الكهرباء عن المستأجرين، ورميهم خارج غرف سكنهم. لعلّ استحضار هذه الحادثة يأتي لتذكير الجمهور البيروتي بما عاشته المدينة جراء ممارسات «الحريرية السياسية»، التي هدمت هوية بيروت، وطردت السكان من أملاكهم. قد يحق لأي كان، تقديم مقاربات مماثلة، بخاصة أن بيروت هي محور العرض. لكن الجمهور البيروتي، يسترسل في الضحك على ممارسات النظام الأمني السوري، وحوادث «البوريفاج» التي ما زالت حاضرة في ذهنه، والنقد الموجّه لـ «جنرال» ميشال عون، وحادثة القصر الجمهوري عام 1990، أكثر من أي شيء آخر في العرض.

> حبكة كلاسيكية تعكس قصة المدينة التي افل نجمها مع بداية الحرب الاهلية عام 1975

بالعودة إلى الحبكة، تستحضر «أميرة» زيارتها لبساتين الحمضيات في صيدا بطريقة مفعمة بالأحاسيس. في هذا البساتين، لم يحدّها أي سقف، أو جدار. يدفعها شعور الحرية هذا، إلى طلب الطلاق من زوجها الأربعيني. صورة تعكس خيال الكاتب الغني، وقدرته على استحضار معاني كسر القيود، في وجه السلطة الزوجية. تكسر «ستّ الدنيا» إذاً، التابوهات الاجتماعية التي رافقت تلك الحقبة. مفاهيم يتم طرحها، تترافق مع حبكة فكاهية، تحاكي علاقة «الحماة» مع «الكنة»، والزوج مع الزوجة، والأب مع ابنته. إضافة إلى هذين الخطّين، يبرز البعد السياسي بشكل جلي في هذه المسرحية، من خلال سرد ممارسات جماعات «فتح»، «ودعم القدس»، و«المرابطون»، ونقاط تواجدهم، ونقاط الصراع المذهبي، كالـ «الهولديدي إن».

في ما يخص التمثيل والأداء، لعله من المفيد العودة إلى الكاتب المسرحي المجري لابوس اينجري (1888- 1967) وكتابه «فن الكتابة المسرحية»، الذي يتطرق إلى أنواع الشخصيات المسرحية، وأبعادها الثلاثة التي تتمثّل في: البعد الخارجي، المسؤول عن التكوين الجسماني والملامح. البعد الاجتماعي، المسؤول عن الانتماء الطبقي المجتمعي، والثقافي، والديني. وهناك البعد النفسي، المسؤول عن المعايير الأخلاقية وأهداف الشخصية وميولها. نقول «أميرة»، الشخصية المحورية في المسرحية، بدت أقل نضجاً على المستويات كافة، تحديداً في البعد الخارجي. كان جسد الممثل زياد عيتاني، مقيداً إلى حد كبير، ولم يكن عفوياً في تنقلاته. أكثر من ذلك، فلنعد إلى الإطلالة الأولى للست «أميرة» على المسرح. تطل بلهجة بيروتية محببة ولطيفة، وبقميص أحمر، وشعر أشقر. لقد ظهرت بمظهر الإنسان الساذج. علماً أنها ليست على هذا النحو. أزياء تنمّط أنوثة المرأة، بشكل يرتطم مع الحرية التي تنادي بها طوال فترة حياتها. فهذه السيدة التي كسرت القيود، ليس بالضرورة تقديمها بهذه الأزياء! أما الشخصيات الأخرى التي يجسدها زياد، مثل الزوج، الأب، الدابة... فاتت نمطية، لم تحمل أي تركيب نفسي واجتماعي. إلاّ أنها شخصيات رمزية، جسدت خصوصية المجتمع البيروتي. يمكن القول، بأنّ كل الشخصيات، التي جسدها زياد، بدون استثناء، لم تحمل أي كثافة إنسانية للشخصية المسرحية. أما بالحديث عن «الميزانسين» (mise en scène)، فياخذ تجسيد «فعل الحيرة» في بداية المسرحية ونهايتها، حيزاً ووقتاً كبيرين، من خلال حركة الذهاب والإياب، للست «أميرة»، من أقصى يمين الخشبة، إلى أقصى يسارها، مرددة «ما ناقصني شبه». هذه الحركة المسرحية لا تحمل أي معانٍ ولا دلالة، يمكن للمشاهد أن يستنبطَ من خلالها، أبعاد الشخصية الحيّة. باختصار، أتى الميزانسين، لتعبئة الخشبة، من دون دلالات عميقة. أكثر من ذلك، تجلس «أميرة» طوال فترة العرض، تقريباً، أمام مراتها، التي تشكل ملاذاً آمناً لها. تروح تسرد حكايا الشوارع، وأسواق الخضار، والمساجد والمآذن، والمقاهي والنراجيل. تنتقل بعدها إلى المطبخ، وتفرم بصل الحياة الزوجية. يا للمباشرة في الخطاب! التنقل في الفضاء المسرحي، أتى كتفسير مباشر لمضمون العمل المسرحي. فالمراة التي تعكس تقدُّم الست «أميرة» في العمر، تعكس تعب «ست الدنيا» في صيغة تحاكي التبدلات التي طرأت المدينة، والتغييرات التي طرأت عليها.

الأهم من ذلك كله أنّه للأسف، لا يزال «الإيروتيك»، حتى يومنا هذا، مصدر ضحك للجمهور. نكتة الجنس حاضرة بقوة، ومصدر ترفيه للجمهور. هذا إن دل على شيء، إنما يدل على سطحية المتلقي. مع ذلك، سنرى في هذه المسرحية، الوجه المخفي لبيروت وزمنها الجميل وأيامها الحلوة والقاسية، وبرهان حقيقة امتداد تبعات التاريخ، على يومنا المعاصر. إلا أنّ التوجه العام للتصريحات التي يطلقها النص، لا تنطبق على تأسيس مرحلة جديدة، وكيفية التعامل مع مخلّفات الحرب. هل علينا فقط استنباط المعاني والدلالات التي تنتقد ممارسات السلطة السياسية ذاتها؟ كيف نوجه الجمهور لطرح أسئلة نقدية عن واقعه المعاش؟ يبدو أن عيتاني أراد فقط نقاء الجراح، ليثبت أن ما نعانيه اليوم، هو امتداد لما عانيناه من قبل، من دون أي رؤية مستقبلية واضحة. والبرهان على ذلك، أن الشكل المسرحي كان كلاسيكياً، رغم استخدام التقنيات الحديثة في المسرح كالشرائط المصورة، أو شاشة عرض الفيديو والسينما. لكنه، لم يندرج في إطار مسرح بريخت الملحمي، أو مسرح التسييس، الذي اشتهر به عربياً المسرحي السوري سعد الله ونوس، وكان هدفه تعرية الهزائم، وتنمية وعي المتفرج بواقعه الاجتماعي، ودفعه للتساؤل والعمل. ما هكذا يكون المسرح يا زياد. مسرح المواجهة مع الطبقة الحاكمة وحيتان المال، عليه أن يكون أكثر اندفاعاً وجذرية.

«ستّ الدنيا»: 6، 13، 18، 19، 25 و26 كانون الثاني (يناير) ـ «مقرو المدينة» (الحمرا) ـ للاستعلام: 76/309363

فلسفة

«ما بعد الإنسانية»: البشرية أمام المجهول؟

سلوى دبوق

لطالما داعبت فكرة الخلود مخيّلة البشر، والأساطير القديمة شاهد على حلم الإنسان بقهر الموت والتنعّم بالعيش البرغيد في الفردوس الأبدي. من منّا لم يسمع بملحمة جلجامش، ملك أوروك السومري الذي بحث عبثاً عن عشبة الخلود من أجل إحياء صديقه الحميم أنكيدو واكتشاف سر الحياة الأبدية؟ ومن منّا لم يقرأ أسطورة ولادة أخيل الذي مسحته أمه ثيتس بطعام الآلهة الأمبروسا وغمرته بمياه نهر ستيكس، فكاد أن يكون خالداً لولا كعب رجله الذي لم تصل إليه المياه! جاءت الأديان السماوية بعد ذلك، لتعزّز فكرة الخلود حين وعدت «الأبرار الذين يلتزمون بتعاليم الله» بالحياة الأبدية في النعيم، بينما حذّرت «الأشرار الذين يعيثون فساداً» في الأرض من أنهم سوف يُعذبون في الجحيم.

لكن يبدو أن حلم العيش مطولاً وبصحة جيّدة، لم يعد أضغاث أحلام! مع التطور العلمي الكبير في ميدان العلوم الطبيعية وعلم الجينات والثورة التكنولوجية، لم يعد البقاء على قيد الحياة يتطلّب أعمالاً بطولية أو التزاماً بالقيم الأخلاقية. قريباً جداً كما يقول راي كورزويل، مدير القسم الهندسي في شركة غوغل أكبر الشركات الرأسمالية في العالم، سوف يتمكن الإنسان من تجاوز حدوده البيولوجية متوقّعاً اختراع روبوتات فائقة الصغر والدقة يتم زرعها في الدماغ والجسد البشري لتحسين وظائف الذاكرة ومهام الجسم وإصلاح أخطاء الحمض النووي، ما يؤدي إلى إطالة عمر الإنسان.

هذا الانتقال الراديكالي من الإنسان العادي الذي نعرفه إلى إنسان جديد (سيبورغ) مهجّن نصف إنسان/ نصف آلة، يبدو مفزعاً، ويطرح تساؤلات أخلاقية وفلسفية عديدة حول مفهومنا للإنسانية وموقعها في الوجود. بعدما كان الإنسان مركز الكون وسيّد الطبيعة ومالكها كما يقول الفيلسوف ديكارت، بدأ يخسر اعتباره رويداً رويداً لصالح مفاهيم جديدة. منذ نهاية القرن الثامن عشر وجروح احترام الذات الإنسانية تتراكم: خسر الإنسان الحديث مكانته المركزية في الكون حين علم أنّ أرضه العزيزة تدور حول الشمس لا العكس. وفقد بريقه عندما أخبره داروين أن أصله «يتحدّر من القرد»، وأصبح فاقداً للوعي وغير مسؤول عن أعمق أفكاره مع نظريّات فرويد النفسية. بعد ذلك، توالت الكوارث على الإنسانية وتبيّن عجز التطور عن تحقيق سعادة البشرية، وأخفقت النظريات الماركسية الاجتماعية في بناء عالم أكثر عدالةً. تسبّبت الكوارث المناخية الناجمة عن التلوث في انقراض فصائل مختلفة من النباتات والحيوانات. كل هذه الويلات جعلت أفكار الحداثة موضع ارتياب، وأعادت التشكيك بمركزية الإنسان ودوره في العالم. أما اللحظة الحاسمة التي أحدثت أزمة معرفية وأخلاقية كبيرة، فكانت بدون شك الحرب العالمية الثانية حين واجهت الإنسانية برمّتها احتمال فنائها الجماعي، وأدركت أنها أصبحت تمتلك السلاح النووي القتّال القادر على إنهاء حياة الملايين من البشر في ثوان معدودة وبدون رادع.

بناءً على ذلك، أعلن فلاسفة ما بعد الحداثة انتهاء عصر السرديات الكبرى ونهاية تيّار الإنسانوية الذي ازدهر في عصر التنوير. فلا عجب أن نسمع الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو يتنبّأ بموت الإنسان الذي سيختفي «مثل وجه رُسِم في الرمال على شاطئ البحر». أما الفيلسوف الألماني بيتر سلوتردايك المتأثّر بمارتن هايدغر، فيقول إنّه آن الأوان للتفكير في ما بعد الإنسانية (le posthumanisme) ودعا إلى قيامة بيولوجية تتضافر خلالها جهود البيوتكنولوجيا والعلم من أجل ضمان استمرارية الإنسان في المستقبل، عن طريق اعتماد ما توفّره التقنيات الحديثة، خصوصاً علم الهندسة الجينية. في المقابل، عارض الفيلسوف يورغن هابرماس موقف سلوتردايك ورفض فكرة الاستنساخ بشدة، معتبراً أنّ مشروع الحداثة لم يمت وأن المُثل العليا التي دعا إليها عصر التنوير لم تكتمل بعد.

ويجري الحديث كثيراً حالياً عن «الإنسانية العابرة» (transhumanisme) وهو مفهوم حديث نسبياً ظهر للمرة الأولى في دراسة لعالم الجينات جوليان هكسلي عام 1957. و«الإنسانية العابرة» مشروع إيديولوجي مستوحى من أفكار الفيلسوف نيتشه، يهتم بتحسين النسل الإنساني بواسطة التكنولوجيا من أجل خلق كائن متفوّق لا يشعر بالألم والمعاناة، ويتجاوز القدرات البشرية المعتادة. يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى إطالة عمر الإنسان ووضع حدّ للموت البيولوجي. أما مشروع ما بعد الإنسانية (Le posthumanisme) فهو تيّار فكري فلسفي، وُلد أول مرة كمصطلح في مقال للمفكر الأميركي من أصل مصري إيهاب حسن عام 1977، وتختلف تعريفاته حالياً، لكنه يقوم على فكرة أساسية هي أنّ الإنسانية مفهوم متغيّر في طور التشكيل والتطوير الدائم، وأنه يجب علينا أن نتخطى وجهة النظر التي تعتبر أنّ الإنسان مخلوق استثنائي ونبدأ بالاهتمام بالكائنات الأخرى حولنا.

اهتمت العديد من الأعمال الأدبية بمفاهيم «الإنسانية العابرة» وما بعد الإنسانية وعالجتها روائياً. في الأدب الفرنسي، هناك حوالى ثلاثين رواية تتناول هذا الموضوع، لعل أبرزها روايات ميشال ويلبيك كـ «احتمال جزيرة» و«الجزيئات الأساسية» ورواية «شفافية» لمارك دوغين. تقدم معظم هذه الروايات صورة سوداوية عن المستقبل

> تقدّم معظم هذه الروايات صورة سوداوية عن المستقبل البشري

البشري وتتشابه مع تلك التي تنتمي لفئة الخيال العلمي من حيث اختيار الثيمات كالاستنساخ والتعديل الجيني، وسيطرة الآلات، لكن لديها مقاصد مختلفة لأنها ترغب بالتأثير على إدراك المجتمع لتصوّرات ما بعد الإنسانية وتوجيه النقد اللاذع لهذا المشروع والتحذير من مخاطره.

ترسم معظم هذه الروايات عالماً مدمّراً في حالة اندثار أو ما بعد اندثاره بقليل وتستعير أفكاراً عديدة من ديستوبيا جورج أورويل «1984» وروايته الدوس هكسلي «العالم الطريف»، وروايته «نحن» للكاتب يفغيني زامياتين التي تنتقد النظام الستاليني. تعكس هذه النصوص الأدبية صورة مجتمعات يسود فيها نظام توتاليتاري، حيث تلتهم التكنولوجيا والخوارزميات الألفة الإنسانية ويتجرّد الكائن البشري من إنسانيّته ليتحوّل نموذجاً موحّداً وكائناً بلا روح أو مجرد برنامج للمعلومات الجينية.

يقصّ علينا ميشال ويلبيك في روايته «احتمال جزيرة» (2005) حكاية ممثّل كوميدي يدعى دانيال ينضم إلى طائفة الألوهيم التي تسعى إلى خلق جنس مستقبلي وتروّج لطروحات شبيهة بأفكار النازية عن تحسين النسل والاصطفاء. يمنح الانتماء لهذه الطائفة الأعضاء إمكانية التخلي عن جسدهم المتقدّم في السن ونقل شيفرتهم الجينيّة إلى كائن حيّ مستنسخ. يعيش هؤلاء المستنسخون حياة عزلة أشبه بسجن خانق، ولا يعرفون شعور الألم والمتعة، ويتغذّون فقط على الأملاح المعدنية، وهم يقضون جلّ أوقاتهم في التأمّل وقراءة قصّة حياة سلفهم دانيال والتعليق عليها. إنّ وجودهم الزاهد هذا تُمليه عليهم توصيات الأخت الكبرى (تذكرنا بصورة الأخ الأكبر في رواية أورويل) في انتظار ظهور المخلص المستقبلي الذي سيمنحهم الخلود الأبدي.

من ناحية أخرى، تنقلنا رواية «شفافية» (2019) إلى عام 2060 حيث شركة غوغل تتقمّص دور الآلهة وتسيطر على العالم وتتحكّم بكل مفاصله ويخضع لها الجميع أفراداً وحكومات. في هذا العالم المستقبلي الكئيب الذي يُعاني بشدّة من الاحتباس الحراري والتغيّرات المناخية، لا يستطيع الناس الخروج من منازلهم بسبب ارتفاع نسبة التلوّث ويتواصلون الكترونياً فقط. في المقابل، تسعى شركة ناشئة لإنقاذ الإنسانية المهدّدة بفعل ارتفاع الحرارة والتلوّث من خلال برنامج يجمع معلومات دقيقة جداً عن مستخدمي شبكة الإنترنت بهدف خلق نسخة أثيرية عنهم تسمح لهم بالحياة بعد فناء الجسد البشري وتأمين انتقال الروح إلى الجسد الإلكتروني.

أما في الأدب الإنكليزي، فقد تناولت العديد من الروايات موضوع ما بعد الإنسانية منها ديستوبيا «أوريكس و كريك» (2003) للكاتبة الموهوبة مارغريت أتوود. تعالج هذه الرواية ثيمة نهاية العالم وقدرة الإنسان على تخطّي المحنة وبناء مخلوق ما بعد إنساني متفوّق. تدور أحداث الرواية حول جائحة أدت إلى إبادة البشرية والقضاء على الحضارة الإنسانية، فلم يتبقَّ على قيد الحياة سوى رجل واحد يدعى جيمي يجاهد للبقاء في بيئة صعبة للغاية. يروي لنا جيمي الأحداث التي أدّت إلى حصول الكارثة التي بدأت عندما قرّر صديقه العالم العبقري كريك إطلاق العنان لفيروس فتاك أنتج في المختبر بهدف التخلّص من البشر الذين يدمّرون الكوكب، واستبدالهم بمخلوقات هجينة لديها القدرة على العيش في وئام مع الطبيعة. ويجد الناجي الوحيد جيمي نفسه مسؤولاً عن هذه الكائنات الجديدة ومضطراً لإرشادها في العالم ما بعد الإنساني قبل أن ينهار جسدياً ويموت هو الآخر.

وهناك أيضاً رواية «لا تدعني أذهب أبداً» (2005) للكاتب البريطاني كازو إيشيغورو، وهي قصة إنسانية عميقة عن كائنات بشرية مستنسخة. تسرد الأحداث بطلة الرواية كاثي التي تبحث عن هويتها وأصولها. تحاول كاثي إعطاء معنى لحياتها وتؤمن بقدرتها على الهروب من حالتها المستنسخة، لكن ذلك مستحيل. ففي هذا العالم الظالم، يُحكم على الكائنات المستنسخة بالموت منذ لحظة ولادتها لأنه تم خلقها فقط بغرض التبرّع بأعضائها. وفي الخلفية، تظهر صورة المجتمع الذي يستغلّ هذه الكائنات تحت مسمّيات مختلفة، ويرفض الاعتراف بأنها تمتلك أرواحاً لتجنب مناقشة الاعتبارات الأخلاقية. هكذا يعيش المستنسخون محبوسين في غيريتهم وتحت سيطرة النظام، رغم معرفتهم بنهايتهم الوخيمة، لا يتمرّد المستنسخون على الإطلاق ويتقبلون مصيرهم، بينما يجد القارئ نفسه يتساءل عن ماهيّة الإنسان والبُعد الأخلاقي لعمليات الاستنساخ.

على ناصية حقبة جديدة يسيطر فيها الذكاء الاصطناعي على العالم، نجد بأنّ فكرة الخلود مهدّدة بأن تتحوّل لقيمة استهلاكية تقدّمها الشركات الرأسمالية الكبرى لمن يمتلك المال والنفوذ. لذلك نحن الآن أحوج ما نكون إلى إعادة التفكير في مفهومنا عن الكائن الإنساني واستكشاف المسار الذي يُرسّخ ما يميزه عن الآلات والروبوتات. من المؤكّد أنّ الذكاء الاصطناعي في العقود المقبلة، سيستمر في خدمة الإنسان، وقد يتفوّق عليه على الأرجح. ولكن يجب أن نحارب لصون الخصائص التي تجعله فريداً ومميزاً كالفن والشعر والموسيقى وروح النكتة والروحانية، ولا مانع على الإطلاق من تعزيز أدمغتنا إذا كانت ستقودنا في نهاية المطاف إلى الإيثار والإحسان والإبداع والحكمة.

دايفيد كروفينبرغ ــ «اجتياح الروبوت» (2020)

الأخبار
al-akhbar
الخميس 6 كانون الثاني 2022 العدد 4529

صورة وخبر

ما زالت الاحتفالات مستمرّة بانتزاع الأسير الفلسطيني هشام أبو هواش حرّيته من العدّو الإسرائيلي الذي أصدر أخيراً قراراً بعدم تمديد اعتقاله الإداري، بعد معركة نضالية كبيرة وصمود طويل خاضهما بإضرابه عن الطعام لمدّة 141 يوماً. تعبيراً عن الفرحة العارمة بهذا الإنجاز، عمد فنّانو غرافيتي في غزّة إلى رسم جدارية تصوّر هشام وإلى جانبه حمامة بيضاء تستعدّ للطيران من جديد بالإضافة إلى عبارة «أمعاؤه الخاوية... نصراً وحرية». (محمد عابد ـ أ ف ب)

«كارت بلانش» لساندرا ماضي

في موسمها الجديد، أعلنت «قافلة بين سينمائيات» عن برنامجها الشهري «كارت بلانش» الذي يمنح إحدى السينمائيات فرصة اختيار فيلم من إخراج مخرجة أخرى، على أن يُعرض ويُناقش على الشاشة الافتراضية بين المخرجتَيْن. في كانون الثاني (يناير) 2022، انتقت اللبنانية إلياس الراهب وثائقياً من توقيع الفلسطينية ـ الأردنية ساندرا ماضي (الصورة) بعنوان «ساكن»، سيكون متاحاً اعتباراً من اليوم الخميس لغاية 13 كانون الثاني.
على مدى 90 دقيقة، يتمحور الشريط الصادر في عام 2015 حول «إبراهيم» الذي أصيب بالشلل بعد عامين من انضمامه إلى المقاتلين في لبنان، مما أنهى حلمه في أن يكون «جزءاً من الثورة». (للمشاهدة: www.womencaravan.online)

قصصكم ممسرَحة على سطوح الصنائع

يوم الأربعاء المقبل، يجدّد فريق «وصل» موعده الشهري مع الجمهور ضمن «قصصكم عالمسرح» في «استديو لبن». يقوم العرض على مسرح إعادة التمثيل، المرتجَل الذي يستند إلى قصص شخصيّة يشاركها الحاضرون ويُعيد الممثّلون إحياءها مباشرة على الخشبة. في الأربعاء الثاني من كلّ شهر، يقدّم «وصل» الذي تأسّس عام 2014 للناس فرصة للمشاركة والاستماع ومشاهدة قصصهم ومشاعرهم على المسرح من قِبل فريق من الممثّلين والموسيقيّين المحترفين. علماً بأنّ هذا الفريق يشكّل الجانب المتخصّص في المسرح النفسي والاجتماعي ضمن فرقة «لبن» للمسرح الارتجالي.

«قصصكم عالمسرح»: الأربعاء 12 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «استديو لبن» (زيكو هاوس ـ الصنائع ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/880564

«الإغواء الأخير» في الباشورة

كما جرت العادة، تخصّص «جمعية السبيل» نشاط «نادي الكتاب» كلّ شهر لرواية معيّنة. في كانون الثاني (يناير) 2022، وقع الخيار على «الإغواء الأخير للمسيح» لليوناني نيكوس كازانتزاكيس (1883 ـ 1957/ الصورة). كتاب أبصر النور عام 1952، قبل أن يصدر بالعربية عام 2010 عن «دار المدى». سيناقَش هذا العمل الذي مُنع في الفاتيكان في 20 من الشهر الحالي في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في الباشورة. حول الفكرة التي تدور حول الرواية، يقول كازانتزاكيس في المقدّمة إنّ كلّ لحظة من حياة المسيح هي «صراع وانتصار». ويُضيف أنّه «قهر الفتنة القاهرة لرغبات الإنسان البسيط، قهر الإغراءات، وعمل من دون هوادة على إحالة اللّحم إلى روح، ثم ارتقى، وحين وصل إلى قمة الجلجلة، صعد إلى العليّين»، مشيراً إلى أنّه «لكن، حتى وهو هناك لم ينته صراعه. فالإغراء ـ الإغواء الأخير ـ كان بانتظاره على الصليب، وأمام عينَي المصلوب كشفت روح الشر، في لمح البصر، الرؤى الخادعة للحياة السعيدة الوادعة». ليخلص إلى القول إنّه «بدا للمسيح أنّه سلك سبيل البشر الممهد السهل، وتزوّج وأنجب أطفالاً، وأحبه الناس واحترموه، والآن، بعد أن أصبح عجوزاً، جلس على عتبة داره يبتسم برضى وهو يتذكّر أشواق شبابه».

مناقشة رواية «الإغواء الأخير للمسيح»: الخميس 20 كانون الثاني ـ الساعة الخامسة مساءً ـ مكتبة بلدية بيروت العامة (بناية الدفاع المدني ـ الباشورة ـ الطبقة الثالثة). للاستعلام: 01/667701 أو bachoura.library@assabil.com

ستيف كاتس: شراء... السعادة؟

ضمن أنشطتها الدوريّة المنوّعة، تدعو «جمعية الأدب والثقافة» في صيدا، غداً الجمعة إلى حضور الفيلم القصير Happiness (السعادة ـ 2017/ الصورة) للمخرج ورسّام الأنيميشن البريطاني ستيف كاتس، على أن يلي ذلك نقاش حول النظام الليبرالي بعنوان «مع أو ضدّ الليبرالية». يطرح شريط كاتس أسئلة عدّة، أبرزها: هل يمكننا شراء السعادة؟ وهل نحن حقّاً محاصرون؟ يُعدّ العمل الذي لا تزيد مدّته عن خمس دقائق أشبه بـ «كتاب اقتصادي» عن مجتمعنا المعاصر، من خلال قصّة حول سعي القوارض الدؤوب للسعادة والإنجاز.

عرض فيلم «السعادة» ونقاش «مع أو ضدّ الليبرالية»: غداً الجمعة ـ الساعة السادسة مساءً ـ مقرّ «جمعية الأدب والثقافة» (صيدا ـ بناية التنمية ـ الطابق الخامس/ جنوب لبنان). للاستعلام: 76/581986